الخلفية التاريخية والتشكيلة القبلية للنزاعات فى إقليم دارفور (حتى نهاية الحكم الثنائى 1956)

الدكتور
زكى البحيرى
أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
كلية التربية - جامعة المنصورة

الخلفية التاريخية والتشكيلة القبلية للنزاعات فى إقليم دارفور

مقدمة:

مما لاشك فيه أن مشكلة إقليم دارفور بغرب السودان تعتبر واحدة من أهم المشكلات التى طفت على سطح الأحداث السياسية والعالمية فى السنوات الأخيرة، والتى ترددت أخبارها فى وسائل الإعلام والصحافة فى جميع أنحاء العالم، وانشغل بها أهالى دارفور والسودانيون جميعهم وحكومة الخرطوم والبلدان الإفريقية والعربية، بل وجذبت مشكلة دارفور اهتمامات الدول الأجنبية والقوى الخارجية، وأصبحت فى مقدمة المشكلات المطروحة على المنظمات الإقليمية والدولية.

ولقد كان السودان فى عام 2003 قد اقترب من حل مشكلة الجنوب فيه، وأوشك على توقيع الاتفاق النهائى الذى ينهى ما يقرب من خمسة عقود من الحرب الأهلية إذ بمشكلة دارفور هذه تظهر على السطح ـ لتعيد السودان مرة ثانية إلى مشكلات الحرب والصراع ـ وهى مشكلة معقدة ذات أبعاد محلية وإفريقية زاد من تعقيدها تدخل قوى أجنبية فيها سعياً وراء تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية الخاصة.

وقد صور الإعلام الغربى والمنظمات الدولية الأزمة على أنها صراع بين القبائل العربية والقبائل ذات الأصول الإفريقية فى إقليم دارفور، وأن القبائل الإفريقية قد تمردت بسبب اضطهادها من قبل حكومة الخرطوم والعناصر العربية الموالية لها مع أن المشكلة لا تخرج عن كونها مشكلة محلية لها أسبابها التاريخية والطبيعية والاقتصادية والقبلية.

ولهذا كان لابد من البحث عن أصول المشكلة وتوضيح الحقائق أمام الرأى العام السودانى والعربى والعالمى، وعدم ترك الساحة كليةً للغرب لكى يقول ويعلن ما يشاء وفقاً لمصالحه وأهدافه، وفى هذا الإطار تأتى هذه الدراسة التى تتناول الخلفية التاريخية والتشكيلة القبلية للنزاعات فى إقليم دارفور حتى 1956.

ويقع إقليم دارفور فى غربى السودان، وتبلغ مساحته حوالى نصف مليون من الكيلومترات المربعة أى 20٪ من إجمالى مساحة السودان الكلية، وهى مساحة كبيرة تعدل مساحة دولة العراق، وأقل قليلا من مساحة فرنسا، وتمتد ما بين خطى عرض 10° و20° شمالاً وخطى طول 16° و 27.30 شرقاً[1].

يحد هذا الإقليم شمالاً الصحراء الليبية، وغرباً جمهورية تشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وإلى الجنوب منه يوجد بحر العرب ومديرية بحر الغزال وهى إحدى مديريات جنوب السودان، ويحده شرقاً إقليم كردفان[2].

ويتوسط الإقليم هضبة كبيرة يتراوح ارتفاعها فى المتوسط ما بين 2000، 3000 قدم فوق سطح البحر، يعلوها جبل مَرَّة ـ البركانى الخامد ـ فى أقصى الجزء الغربى الذى يبلغ امتداده من الشمال إلى الجنوب 150 كيلومتراً وعرضه 60 كيلومتراً من الشرق إلى الغرب، أى إن مساحة هذا الجبل تبلغ حوالى 9000 كيلو متر مربع، ويبلغ أقصى ارتفاعه حوالى 10000 قدم فوق مستوى سطح البحر[3].

وينقسم إقليم دارفور إداريا منذ عام 1994م إلى ثلاث ولايات هى: ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر[4]، وتعتبر المدينة التاريخية والسياسية للإقليم كله، وولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا وهى تمثل المدينة التجارية والعمرانية، ثم ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة وهى مدينة تجارية بالقرب من الحدود التشادية، وقد بلغ عدد سكان الإقليم بولاياته الثلاث حوالى 4.6 مليون نسمة حسب إحصاء عام 1993، منهم 53٪ فى الولايتين الشمالية والغربية، و47٪ فى الولاية الجنوبية وحدها، وقد زاد عدد سكان إقليم دارفور كله إلى حوالى 6.7 مليون نسمة فى الوقت الحاضر، والملاحظ أن متوسط الكثافة السكانية فى الولاية الشمالية من دارفور متدنٍ جداً بسبب أنها تضم مناطق صحراوية واسعة قليلة الأمطار، وكان معظم سكان دارفور حتى وقت قريب يعيشون فى

الريف ولكن فى الخمسين سنة الأخيرة انتقل الكثير من المدن، وحالياً تبلغ نسبة سكان المدن إلى مجموع سكان الولايات حوالى 18.99٪ فى الولاية الشمالية، و12.22٪ فى الولاية الجنوبية، 19.59٪ فى الولاية الغربية وهى نسبة قليلة بالنسبة للمستوى العالمى، بل وحتى قليلة بمستوى السودان الأخرى، وجدير بالذكر أن كل ولاية تحكم بواسطة والٍ هو بمثابة رئيس حكومة الولاية ومعه مجلس وزراء مصغر ومجلس تشريعى يقوم بمهمة التشريع والمراقبة[5].

وتسقط الأمطار فى دارفور عامة فى أواخر فصل الصيف وخلال فصل الخريف حيث تنحدر على جنبات هضبة دارفور ومرتفعات جبل مرة فى شكل متعرج، وفى اتجاهات شتى ووديان كثيرة بسبب طبيعة سطح الأرض، ومن أهم الوديان وأشهرها هناك وداى جولو، ووداى الدور، ووادى أبو سكات، ووادى أبو عرديب، ووادى أبو السنط، ووادى كوبية الذى تنحدر مياهه نحو الجنوب حتى تصب فى بحر العرب فى مواسم الأمطار الغزيرة[6].

ولقد ساعدت ظروف الإقليم المناخية على قيام الزراعة فى جنوبه كما تقوم فيه عمليات رعى البقر والماعز والضأن لأنها من الحيوانات ذات الحافر التى لا تعوق الأمطار سيرها، وفى المناطق الواقعة شمال دارفور ـ شمال خط 13° شمالاً ـ تشح كمية الأمطار أو تجف لذلك تقوم عملية رعى الإبل التى تتحمل الجوع والعطش، وتتغذى على الحشائش سواء كانت خضراء أو جافة[7].

وتكتسب دارفور ـ تاريخياً ـ بأقاليمها الثلاثة أهمية كبيرة بسبب سيطرتها على مناطق تتوافر فيها الإمكانات الزراعية والرعوية، وتتنوع فيها سبل العيش ووسائل الحياة، ولوقوعها على طرق التجارة والقوافل بين الشمال والجنوب (طريق درب الأربعين) الموصل إلى مصر، وعلى الطرق المتجه من الغرب إلى الشرق فى مسيرة الأفراد والجماعات المتوجهة إلى الحج فى الأماكن المقدسة فى الحجاز أو الهاربة من السلطات الحاكمة أو الباحثة عن مصدر للعيش والرزق، والتى تكون على الأغلب من دول غرب إفريقيا خاصة من نيجيريا وتشاد[8].

نشأة سلطنة دارفور:

يحيط بنشأة سلطنة دارفور غموض شديد، غير أنه من المعروف أن الإقليم كان قد تعرض فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين لتحول حضارى بفضل حالة الانتعاش التجارى التى عمت خلال هذه الفترة مما أدى إلى قيام مملكة دارفور[9].

وتشير الروايات إلى أن أول من أسس مملكة فى الإقليم هم شعب الداجو ولكن دولتهم كانت على الأرجح محدودة الاتساع، ومنحصرة فى الجزء الجنوبى الشرقى فقط ولم يمتد نفوذهم إلى الشمال أو إلى الغرب، كذلك لم تشمل دولتهم جبل مرة، ثم قام شعب التنجور ـ كما يرى البعض ـ بتأسيس دولة أخرى فى شمال دارفور ربما بعد زوال دولة الداجو[10].

وتدل بقايا آثار المساجد والقصور الملكية المبنية بالطوب الأحمر على أن الإسلام قد دخل دارفور فى عهد التنجور، ومن المحتمل أن مملكتى الداجو والتنجور قامتا جنباً إلى جنب حتى القرن السادس عشر الميلادي[11]، مما يدل على أن كل دولة منهما لم تكن بالضرورة تحكم جميع مناطق دارفور.

أما السلطنة التى سميت بمملكة دارفور وشملت جبل مرة ومعظم بلاد إقليم دارفور، فقد أجمعت الروايات السودانية على أنها "ترجع إلى أصول عربية"، واختلفت الروايات حول منابع هذا الأصل فمن قائل أن الفور ينتمون إلى بنى هلال بتونس، ومن قائل بأن سلاطين الفور ينتمون إلى سلالة بنى العباس ـ وهذه أكثر الروايات شيوعا ـ التى انتشر رجالها وأمراؤها فى بلاد المشرق بعد أن انقرضت دولتهم[12]، حيث ذهب منهم شقيقان إلى بلاد تونس فى شمالى إفريقيا وهما "على" و"أحمد" أولاد سفيان، وقد وقعت خلافات بينهما بسبب زوجة "على" الذى قام بعقر رجل أخيه أحمد فسمى المعقور، وخرج أحمد مهاجراً من تونس مع خاصته وعبيده حتى بلغ جبل مرة ببلاد الفور التى كان يحكمها ملك يدعى "شاو دور شيت"، فأعجب بأحمد واستخدمه فى تنظيم مملكته وزوجه ابنته الوحيدة التى أنجب منها ابنه الذى بايعه شعب الفور سلطاناً عليه بعد وفاة والده أحمد وجده السلطان "شاو دور شيت" حوالى سنة 1445م، حيث أسس أسرة

"الكيرا"[13]، وكان هو أول سلاطينها الذين حكموا دارفور حتى خضوعها للحكم المصرى التركى عام 1874م[14].

وفى فترة لاحقة تمكن سليمان سولونج (أى العربى بلغة الفور)، والذى تولى الحكم سنة 1640 من إقامة سلطنة دارفور الإسلامية التى أصبح معظم قاطنيها يتكلمون اللغة العربية ويدينون بالدين الإسلامى، وكان الإسلام قد زاد انتشاره قبل تولية عرش البلاد ودخل بلاد الفور على نطاق واسع مع قبائل التنجور المهاجرة، وظهور سلطنة دارفور ككيان سياسى يرجع فى الحقيقة إلى انتشار الإسلام، وإلى صبغ البلاد بالصبغة الإسلامية ونشر الثقافة العربية بين شعب الفور، ذلك الشعب الذى أصبح هجينا وجامعا للدماء العربية مع دماء الفور الإفريقية[15].

وكانت نقطة البداية لقيام هذه السلطنة الإسلامية الكبيرة هى "جبل مرة"، فاتخذ سولونج من "طرة" فى الطرف الشمالى من الجبل مر قاعدة لحكمه، وانطلق منها إلى جميع أنحاء دارفور، وتحالف مع القبائل العربية الأخرى فى الإقليم، وقاد كثيراً من المعارك لضم قبائل: البرقد والزغاوة والبرتى والبيقو والمساليت، وقد تمكن خلفاء سولونج من السيطرة على ديار قمر، وتامه، وكوبى[16]، ومعظم أنحاء دارفور.

وقد استمر حكم السلطان سليمان سولونج حتى عام 1670م، ثم تولى بعده عشرة سلاطين حتى مجىء الحكم المصرى التركى للإقليم عام 1874م كان أولهم ابنه موسى، وآخرهم السلطان إبراهيم بن محمد حسين كما يظهر فى القائمة الآتية[17].

موسى بن سليمان سولونج	1670 ـ 1682
أحمد بكر بن موسى	1682 ـ 1722
محمد (دوره) بن أحمد بكر	1722 ـ 1732
عمر (ليل) بن محمد دوره	1732 ـ 1739
أحمد قاسم بن أحمد بكر	1739 ـ 1752
محمد تيراب بن أحمد بكر	1752 ـ 1787
عبد الرحمن الرشيد بن أحمد بكر	1787 ـ 1802

محمد فضل بن عبد الرحمن	1802 ـ 1839
محمد حسين بن محمد فضل	1839 ـ 1874
إبراهيم بن محمد حسين	1874

الحكم التركى المصرى فى دارفور

استمرت سلطنة دارفور مملكة قائمة بذاتها تحت حكم سلاطينها حتى بعد منتصف القرن التاسع عشر، وكان محمد على ـ نتيجة لظروف سياسية تتصل بعلاقته بالمماليك، وموقفه من إنجلترا، وعلاقته ببعض الأمراء السودانيين الذين كانوا فى صراع مع غيرهم حول الحكم واستعانوا به فى دخول السودان، ونتيجة لظروف اقتصادية تتصل بالزراعة والرى والنيل ـ قد قام بغزو السودان، حيث جهز حملة قوامها 5400 مقاتل مسلحون بأحدث الأسلحة والمدافع بقيادة ابنه إسماعيل، ثم أرسل حملة أخرى بقيادة محمد بك الدفتردار ثم حملة ثالثة بقيادة إبراهيم باشا، حيث تم له الاستيلاء على معظم بلاد السودان[18].

وعلى الرغم من أن من ضمن الزعماء السودانيين الذين ذهبوا لمحمد على للاستنجاد به لكى يساعدهم على تولى الحكم فى ممالكهم "أبو مدين" ـ الذى طلب من محمد على أن يساعده على تولى عرش دارفور من مغتصبه السلطان محمد فضل[19] ـ فإن جيوش محمد على لم تدخل دارفور، فبعد أن وصلت هذه الجيوش إلى كردفان، التى كانت تابعة لسلطان دارفور وقتها، تحت قيادة محمد بك الدفتردار ودخلت الأبيض عاصمة كردفان فى 20 أغسطس عام 1821م لم يحرك محمد فضل سلطان دارفور ساكناً لاسترجاع سلطته على كردفان، وظلت مصر فى نفس الوقت تتحين الفرصة لمد نفوذها إلى دارفور، وعلى الرغم من أن فرمان 13 فبراير سنة 1841 قد ذكر دارفور ضمن الأقاليم السودانية التى صارت لمحمد على وأولاده من بعده فإن دارفور قد ظلت مستقلة بأمرها حتى عام 1874[20].

وفى هذا الوقت كانت تجارة الرقيق معروفة فى القارة الإفريقية، واستمرت حتى بعد منتصف القرن التاسع عشر، وانتشرت فى بعض أجزاء السودان الجنوبى والغربى وعملت فى هذه التجارة عناصر متعددة منها العرب والألمان والإنجليز والنمساويين، والطليان، والأمريكان... إلخ، وكان من أكبر تجار الرقيق الذين ظهروا فى هذا الوقت

الزبير رحمت من سكان شمال السودان الذى كون جيشاً قوياً غزا به جهات بحر الغزال وسار به نحو الغرب، وكان الزبير قد عقد معاهدة مع زعماء قبائل الرزيقات[21]. وكانت هذه المعاهدة التى عقدت بينهما سنة 1866م تنص على أن تحافظ قبائل الرزيقات على أمن الطريق التجارى الذى يمر ببلادهم، وأن يؤمنوا مرور تجارة الزبير مقابل مبلغ من المال يدفعه لهم، إلا أنهم نكصوا بما تعهدوا به، واعتدوا على قوافل الزبير التجارية وهددوا مصالحه فحاربهم[22].

وكان الزبير بعد سيطرته على بحر الغزال قد أظهر ولاءه للحكومة الخديوية المصرية، وأبلغ المسئولين والحاكم العام بالسودان بانتصاراته على عرب الرزيقات وعلى بعض البلاد التى فتحها فى جنوب دارفور، وعرض على الحكومة المصرية وضع المناطق التى فتحها تحت تصرفها، فأنعمت عليه الحكومة الخديوية بالمرتبة الثانية مع لقب بك، وبأن يتولى إدارة البلاد التى فتحها باسم الحكومة الخديوية[23].

وكانت الحرب بين الزبير والرزيقات هى سبب استيلائه على دارفور، وذلك لأن اثنين من زعماء الرزيقات قد هربا بعد فشلهما فى الحرب ضد الزبير إلى سلطان دارفور "إبراهيم" واحتميا به، وكان السلطان صغير السن وحديث العهد بالحكم تتحكم فيه غيرة الشباب وحماسه، ويفتقر إلى الخبرة، وكانت سلطنته تواجه وضعاً سياسياً واقتصاديا صعبا بعد الضغط عليه من القوى المجاورة، وكان سلاطين الفور يعتبرون المنطقة الجنوبية لبلادهم تابعة لهم وهى تلك المنطقة التى أصبح الزبير يتحكم فيها، ولذلك أصبح الصدام بين الزبير وسلطان دارفور لا مفر منه، وقد كانت الحكومة المصرية ترغب فى ضم دارفور بعد أن أمدته ببعض الأسلحة والمدافع، وأمرت إسماعيل أيوب حكمدار السودان بالزحف عليها أيضا من ناحية الشرق لكى يلتقى الجيشان فى الفاشر عاصمة دارفور[24].

فلما وقعت تحرشات من قبل قوات الزبير على حدود سلطان دارفور ثار وحاول أول الأمر أن يجد من يتوسط له لدى الباب العالى الذى تتبعه الحكومة الخديوية وإدارة السودان من الناحية الرسمية، ولكن دون جدوى، فعزم على ملاقاة الزبير ـ هذا القائد الذى لا يهزم ـ ولكنه لم ينجح فى التصدى له، فتعرضت جيوشه للهزيمة، ولم يسكت السلطان إبراهيم على ما لحق بجيشه من هزيمة بل زاد تصميمه على إخراج الزبير من

بلاده، فجهز جيشا آخر أرسله تحت قيادة رابح فضل الله، فهزمه الزبير أيضاً وقتل قائده رابح، فهنا الخديوى الزبير ومن معه على هذا الانتصار وحثهم على المضى فى هذا الطريق[25].

وكان الزبير قد أرسل رسالة إلى السلطان إبراهيم فى دارفور قبل بدء الحرب بينهما طالباً منه التسليم ولكن دون فائدة فلما حقق كثيراً من الانتصارات عليه، وقرر الزحف على دارفور ودخول عاصمتها أرسل رسالة أخرى إلى السلطان إبراهيم ذكره فيها برسالته الأولى وبما حوته وبالمعارك التى وقعت بينهما، وعن انتصاراته عليه، وكيف نهاه عن الاعتداء على مصالح الحكومة المصرية، وأعلمه بما يهدف إليه من إدخال السلطان وكل أراضى دارفور تحت طاعة الدولة الخديوية، وختم الزبير رسالته مطالباً السلطان بأن يسلم نفسه حقناً للدماء، ووعده أن يؤمنه على نفسه وأمواله، ولكن السلطان أبى، ولما قرر الزبير الزحف على دارفور قام من جانبه بإبلاغ حكمدار السودان بما نما إلى علمه من أن سلطان دارفور سوف يقود بنفسه حملة عسكرية ليحارب الزبير فبدأ الحكمدار يعد نفسه هو الآخر وجمع عدداً كبيراً من الجنود المزودين بالأسلحة، وقرر الزحف من الأبيض نحو دارفور، ولكن علم الحكمدار بعد ذلك أن الزبير دخل دارفور وسيطر على مدينة "دارا"، وأصبح فى طريقه إلى الفاشر عاصمة الإقليم، وبعد عدة معارك خرج الزبير فى شهر أكتوبر 1874 مقتفياً أثر السلطان إبراهيم فأدركه عند بلدة "منواشي" وقتله ودخل الفاشر فى 3 نوفمبر سنة 1874، ثم وصلها إسماعيل أيوب بعد أسبوع من سقوطها، وبذلك خضعت دارفور للإدارة المصرية، وأصبح قائماً على إدارتها الزبير نفسه، وظلت دارفور تحت إدارة الحكم التركى المصرى حتى 1884 عندما سيطرت الثورة المهدية على أملاك الحكومة الخديوية المصرية فى السودان فى يناير عام 1885[26].

دارفور تحت حكم الدولة المهدية:

لما قامت الثورة المهدية عُرض أمر دعوتها على قبائل الرزيقات ـ المنتشرة فى كردفان وجنوب دارفور ـ فقبلتها، وأخذ زعماؤها البيعة على يدى محمد أحمد المهدى فى مدينة "قدير". ووافق زعيم الرزيقات "مادبو" على الانخراط فى عداد الأنصار حيث عينه المهدى أميراً على الرزيقات أكبر قبائل البقارة، والواقع أن كل قبائل البقارة ناصبت

الإدارة المصرية العداء، وتحول عداؤها إلى صراع دموى مسلح، وتمكن "مادبو" من هزيمة "سلاطين باشا" أحد كبار قادة الجيوش المصرية التركية فى أم وريقات فى أكتوبر 1882، فاتسعت رقعة الثورة على الإدارة المصرية التركية فى دارفور، وتطورت الأحداث بعد هزيمة الجنرال "هكس" قائد الجيوش المصرية فى السودان فى 5 نوفمبر عام 1883م حيث استسلم سلاطين باشا لجيوش المهدية تحت قيادة محمد خالد زقل فى ديسمبر من نفس العام، ودخل زقل الفاشر منتصراً فى يناير عام 1884 وبذلك سيطرت المهدية على سلطنة دارفور[28]. وقتل غوردون بعد سقوط الخرطوم فى يناير 1885، وأصبح المهدى سيد الموقف فى بلاد السودان بلا منازع[29].

وكانت جيوش الفور منذ أن هزمت أمام قوات الزبير سنة 1874 قد لجأت إلى جبل مرة فى دارفور الذى ظل خارجاً عن طاعة حكمدارية السودان من الناحية الفعلية، وظل يتعاقب على حكم جبل مرة سلاطين من أصول أسرة "كيرا" الذين لم يتوقفوا عن المطالبة بعرش دارفور، ودخلوا فى صراعات مع الحكومة الخديوية، ومن هؤلاء ـ بعد موت محمد الفضل ـ حسب الله، وبوش، وهارون بن سيف الدين، وعبد الله دود بنقة، فلما سيطر القائد المهدوى محمد خالد زقل على دارفور أحس بخطورة وجود عبد الله دود بنقة المتمركز فى جبل مرة، فأحاط بالجبل وقبض عليه، ولكن بنقة هرب متوجها إلى محمد أحمد المهدى فى أم درمان طالباً منه العفو، فعفا عنه[30].

وبعد وفاة المهدى سيطر الخليفة عبد الله التعايشى ـ وهو من قبيلة التعايشة فى جنوب غرب دارفور ـ على شئون الدولة المهدية، واستمر محمد خالد زقل حاكماً على دارفور حيث قسمها إلى خمس وحدات إدارية، وجعل على كل وحدة منها رجلاً من أبناء الفور بعد أن تعهدوا بطاعة المهدية، ثم انتقل "زقل" إلى أم درمان عاصمة الدولة، وهنا وجد يوسف بن السلطان إبراهيم أن الفرصة قد تسنح لاستعادة سلطان أجداده فاتخذ لنفسه لقب سلطان وبسط نفوذه على جبل مرة، واتضح تمرده على الخليفة التعايشى حينما لم يذهب إليه لتجديد العهد معه، فأرسل له الخليفة حملة بقيادة عثمان آدم عامله على كردفان انتهت بهزيمة يوسف وعودة السيطرة المهدية على دارفور[31].

ونقل الخليفة عبد الله عدداً من أبناء الفور وقبائل غرب دارفور إلى أم درمان، ثم

نشبت بعض الحروب بين المهديين والفور هزمت فيها قوات المهديين، فأرسل التعايشى ابن عمه محمود أحمد عاملا على كردفان ودارفور، أما فى وسط جبل مرة فقد اختارت قبائل الفور على دينار سلطاناً عليهم فى وقت كانت فيه حالتهم غاية فى السوء[32]، وأحس على دينار بمحاولات حاكم دارفور من قبل الدولة المهدية ـ محمد أحمد ـ للغدر به، غير أن حكومة الخرطوم المهدية عينت حاكماً آخر على الفاشر ودارفور، ولكن على دينار تدل على أنه لازال طامعا فى ملك دارفور ويسعى لتحقيق مطامعه، وخوفاً من احتمالات تصرف دينار ضد مصلحة الحكومة دعاه الخليفة عبد الله إلى أم درمان فوصلها عام 1895، ونتيجة للضعف التدريجى الذى اتصفت به حكومات المهدية، وتضاؤل نفوذها فى دارفور قامت ثورة فى الإقليم كله فهرب على دينار إليه ليسيطر على زمام الأمور هناك[33].

خضوع دارفور للحكم الثنائى (1916 ـ 1956):

بعد إخلاء مصر للسودان 1885 بأمر الإنجليز أصبح السودان خاليا من وجهة نظر الدول الاستعمارية، فلما ظهر طمع بعض هذه الدول وفى مقدمتها فرنسا وإيطاليا فى بلاد السودان غيرت الحكومة البريطانية من سياستها تجاه المسألة السودانية، وقررت غزو السودان وأعدت جيشاً معظمه من الجنود المصريين، مع قيادات إنجليزية لاسترجاع السيطرة على هذا البلد، وواجه الخليفة عبد الله التعايشى الهجوم الإنجليزى المصرى الذى كان يقوده الجنرال الإنجليزى "كتشنر" ولكنه لم يصمد أمام الجيوش المهاجمة وهزم التعايشى فى موقعة "كرري" واحتلت الجيوش الغازية أم درمان عاصمة المهدية، وفى دارفور استرد على دينار ملك آبائه، وأسس سلطنة دارفور الثانية التى تمتعت بقدر وافر من السلطة، وكانت هذه السلطنة غير تابعة لحكومة السودان، واستمر وضع دارفور على تلك الحال حتى قامت الحرب العالمية الأولى، ووقف على دينار إلى جانب الدولة العثمانية وضد الحلفاء، وهنا قرر الإنجليز وحكومة السودان الثنائية الاستيلاء الكامل على دارفور حيث أصبحت خاضعة خضوعاً فعلياً للحكم الثنائى ـ كباقى أقاليم السودان ـ منذ ذلك الوقت فى عام 1916 بعد القضاء على جيوش على دينار ومقتله نتيجة قوة الجيوش المهاجمة التى كانت قيادتها إنجليزية[34].

وبذلك دخل هذا الإقليم الغربى النائى تحت الإدارة الثنائية حتى نهاية الحكم الثنائى 1956، ولعل أهم السمات التى اتسم به هذا الحكم فيما يتصل بإقليم دارفور ـ من وجهة نظرنا فى ضوء المصادر والدراسات المتوفرة فى هذا المجال ـ هى:

أولاً: أهملت الإدارة الثنائية شئون الإقليم الاقتصادية وفى مقدمتها الزراعة، كما أهملت الشئون التعليمية والصحية فلم تهتم بإقامة مشروعات تساعد على تنمية أحوال الإقليم والسكان، ولم تسع بالقدر الكافى لحفر الآبار لزوم أعمال الزراعة والرعى وتوفير مياه الشرب، ولم تنشئ الطرق اللازمة بل وأوقفت الحكومة خط السكة الحديد المنشأ حديثا والمتجه غرباً عند مدينة الأبيض عاصمة إقليم كردفان، وبذلك حرمت دارفور من هذا الخط الحديدى الذى كان بإمكانه أن يربط دارفور الخرطوم، وكان التقصير واضحاً من جانب الحكومة الثنائية فى تنمية الإقليم.

ثانياً: أن دارفور قد ظلت إقليماً منعزلاً، واتبع الإنجليز فى إدارته ـ كما اتبعوا ذلك فى باقى أنحاء السودان ـ الحكم غير المباشر أو الإدارة الأهلية، وذلك بأن يولى الإنجليز على إدارة المدن والقرى والقبائل زعماءها، وراهنت سياسة الإنجليز على تقوية الزعامات المحلية لكى تحكم الأقاليم والقبائل عن طريقها دون أن يتعرض الرجل الأبيض (الإنجليزي) لمواجهة سكان البلاد الأفارقة والعرب، ولعل هذه السياسة قد ساعدت على ترسيخ الفكر القبلى وبالتالى العنصرى فى دارفور والسودان، وأصبح لكل قبيلة أو دار زعيم يدير شئونها ومسئول مسئولية مباشرة عنها أمام مسئولى إدارة الحكم الثنائى، فكان هناك زعيم لكل قبيلة أو دار مثل دار المساليت، ودار زغاوة، ودار الرزيقات، ودار الهبانية.. إلخ، وكان دور هؤلاء الزعماء ـ فضلا عن إدارة أقاليمهم ـ إقناع أهل القبائل والعشائر بقبول حكم الإنجليز والإدارة الثنائية[35].

ثالثاً: ظلت بلاد الفور مصدراً هاماً من مصادر المحاصيل المختلفة خاصة المحاصيل الغذائية كالذرة والدخن والسمسم والفول السودانى والثروة الحيوانية التى كانت لازمة لأسواق الخرطوم، والتى كانت سبباً أساسياً لغنى تجار العاصمة، الذين كانوا يشترون المحاصيل بطريقة "الشيل" من مزارعى دارفور بأسعار محدودة ثم يبيعونها بأسعار عالية فيجنون من وراء ذلك الأموال الضخمة.

رابعاً: ظل إقليم دارفور يتعامل على المستوى الاقتصادى والاجتماعى مع القبائل والدول المجاورة وكان دارفور بلداً قائماً بذاته، فطريق الأربعين كان يوصل منتجات الإقليم إلى مصر من الجمال وخلافه، وعلاقات دارفور كانت منفتحة مع إفريقيا الاستوائية الفرنسية (تشاد) على مستوى التنقل والترحال دارفور والشراء خاصة وأن بعض قبائل دارفور كانت ممتدة فى أراضى دارفور وتشاد مثل بنى هلبة وقبائل الزغاوة، وكان أمر التداخل والامتداد القبلى أيضا قائما بين قبائل جنوب دارفور وقبائل منطقة جنوب السودان.

خامساً: لقد ظل الدين هو العامل الحاسم فى سلوك أهالى وقبائل دارفور، فالملاحظ أنه لما كان سكان هذا الإقليم مناصرين لقيام الدولة المهدية منذ محمد أحمد المهدى فقد ظلوا يدينون بالولاء للمهديين ـ رغم مطالبات سلاطينهم بحكم الإقليم ـ حتى بعد زوال حكم المهدية، ففى عهد الحكم الثنائى كانت أعداد كبيرة من قبائل تشاد ونيجيريا وكذلك بعض قبائل دارفور تسعى لزيارة الزعيم الروحى عبد الرحمن المهدى فى جزيرة أبا وقد تستقر لبعض الوقت فى مزارعه وتشترك فى جنى محصول القطن الخاص به، وتحصل على بعض الأموال التى قد تعينها فى العودة إلى بلادها، وفى أواخر الحكم الثنائى، وإبان ظهور الأحزاب السياسية كان إقليم دارفور مجالاً للنشاط السياسى لحزب الأمة بزعامة عبد الرحمن المهدى، وكان معظم المرشحين للمجالس النيابية ينضوون تحت لواء حزب الأمة حتى بعد استقلال السودان عام 1956، وذهبت كثير من الوعود ـ بخدمة أهالى دارفور وتقديم المشروعات والمدارس لهم وتحسين أحوالهم ـ سدًى دون أن تتحقق فظل هذا الإقليم مهملاً، وكأنه ليس جزءاً من عملية تطوير بلاد السودان[36].

التوزيع القبلى فى دارفور:

لما كان الصراع القائم حاليا فى إقليم دارفور ذات أبعاد متعددة وأسباب كثيرة، وأن السبب الظاهر والمعلن من قبل حركتى التمرد الرئيسيتين فى دارفور هو أن القبائل العربية تضطهد القبائل الإفريقية ذات الأصول الزنجية وتعتدى عليها وتُغير على مناطق زراعاتها وتحرق قراها وتبدد ثرواتها بل وترغمها على ترك مناطق استقرارها، فتلجأ إلى مدن السودان الأخرى وإلى تشاد وإلى بعض مناطق جنوب دارفور، لذلك فإننا نتصدى هنا

لدراسة التشكيلة القبلية فى دارفور متتبعين أصولها وجذورها واختلاطها أو انفصالها وتغيراتها الاجتماعية، ونشاطها الاقتصادى الذى تركز تاريخياً ما بين الرعى والزراعة لكى نحدد ما إذا كانت المحركات الفعلية للنزاعات فى دارفور هى العنصر والجنس والاختلاف ما بين الأصول العربية والأصول الإفريقية الزنجية ـ مع أن جميع سكان الإقليم من المسلمين ـ أم أن السبب هو الظروف الطبيعية والتغيرات الجوية وحالة الجفاف التى تسود شمال إفريقية الآن، وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية وعلاقة القبائل الرعوية فى الشمال بالمزارعين فى الجنوب، فضلا عن سياسات الحكومات المتوالية التى أهملت إقليم دارفور إهمالا شديدا ليس فقط خلال الحكم الثنائى وإنما حتى خلال الحكومات الوطنية المتتالية؟

ومن الثابت علميا أن كل المخلوقات الإنسانية من أصل واحد لتساوى الأجناس البشرية فى قدراتها العقلية والجسمانية، وقد تكونت ملامح البشر العرقية نتيجة التزاوج والمواءمة الدائمة التى استغرقت زمناً طويلاً بين الكائن الإنسانى والظروف الطبيعية المحيطة به[38].

وكان الاستعماريون قد ابتدعوا نظريات غير علمية لتبرير سياستهم، ومؤدى هذه السياسات تفوق العنصر الأبيض على العناصر السوداء والملونة، وأن التمييز العنصرى هو مفتاح لتفسير انحطاط وتخلف شعوب العالم الثالث الذى استعمروا معظم بلدانه، ولو أن التاريخ قد أعطى براهين كافية على وجود تطور لدى هذه الشعوب الملونة قبل مجىء الإمبرياليين إليهم حيث أوقفوا التطور الطبيعى لتلك الشعوب وحطموا منجزاتها الحضارية السابقة[38].

وباتضاح الطابع الإيديولوجى المبتذل للنزعات العرقية أصبح الحديث عن "عروق نقية" فى المجتمعات الإنسانية مدعاة للرفض والإدانة على الصعيد العالمى، وجرى الكشف عن عقم هذه النزاعات خلال الإجابة على التساؤلات الأساسية المتصلة بنشوء المجتمعات البشرية وتطورها، وأخطأ المؤرخون والباحثون حين أعطوا كل الاعتبارات للدراسات التى أخرجها علم الأجناس الذى اعتبروه مصدرهم الأساسى لتطوير حياة الشعوب، ولو أنه مصدر ثانوى لا يفيد إلا فى التفصيلات فقط. ويرى ساطع الحصرى أن

الناس تعتقد عادة أن كل أمة تنحدر من أصل واحد، ولكن هذا الاعتقاد لا يستند إلى أساس صحيح لأنه لا توجد على الأرض أمة خالصة الدم لأن وحدة الأصل والدم من الأوهام التى استولت على العقول بلا أساس[39].

ولقد أدى استمرار عملية التمازج بين الشعوب والقبائل إلى انعدام صفاء دم أى شعب أو أمة أو قبيلة، والواقع أن اختلاف الشعوب فى طريقة التفكير وفى الثقافة والعادات والتقاليد ليس مرده اختلاف الجنس وإنما مرجعه اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبعد التاريخى والموقع الجغرافى لكل شعب[40].

والدراسات التاريخية والاجتماعية المتعددة حول مراحل التاريخ المختلفة ترفض هى الأخرى فكرة النقاء العرقى، ولذلك فإن رفض هذه الفكرة يصبح أمراً لا مناص منه على صعيد البحث العلمى بل ويعتبر الحديث عن الجذور العرقية النقية نقاءً كاملاً لا صلة له بالدراسة المنهجية على الإطلاق[41].

وانطلاقا من هذه الفكرة يرى محمد إبراهيم أبو سليم "أن الشخصية السودانية وليدة بيئات متعددة وعوامل مختلفة مثل: النيل وفروعه والمياه الجوفية والجبال والسهول، وأن أطراف السودان متصلة ببلاد مأهولة، وظل السودان طوال القرون يستقبل أفواجاً من المهاجرين من أجناس شتى من زنوج وساميين وحاميين ومن عناصر مختلفة أخرى، وكانت هذه الأفواج ذات حضارات متفاوتة داخل إطارها الطبيعى والبشري"، ويستطرد أبو سليم فى حديثه عن اختلاط القاطنين فى السودان بالمهاجرين إليه بشكل أدى إلى انصهار ساكنى البيئات السودانية أياً كانت مواطنهم، وفى ذلك يقول: "لقد استقبلت هذه البيئات... عناصر جديدة أو تيارات جديدة وفدت إليها من الخارج واستجدت عليها ولكنها ظلت تبلغ هذه العناصر فى جوفها وتهضم ثقافتها وتردها إلى وجدانها هى، فلا العرب الذين وفدوا إليها ظلوا عرباً خلصاً، ولا الحضور أقباطاً ولا المولودون مصريين، ولا الأفارقة بقوا عناصر نقية، لقد تركوا فى الغالب أعراقهم وأصبحت كل بيئة جديدة تدخل فى إطار البيئات المتعددة وتسير معها نحو الانصهار"[42].

وقد ذكر العالم الإنثربولوجى "كنيسون" أنه لا يوجد فى السودان أى سلالات ثابتة

ونقية إذ تميزت التغييرات داخل تلك السلالات بحذف أجيال بأكملها، ودمج الفروع ذات القرابة البعيدة إلى الأصل، واستيعاب الغرباء داخل السلالات القائمة، واستبعاد بعض الجماعات التى انتقلت بعيدا عن موطن الأسلاف، ومع ذلك ظلت تتردد الأساطير المتعلقة بنقاء السلالات وكأنها حقائق ثابتة تستهوى فكر الناس ووجدانهم ولم يقبلوا لها فى بعض الأحيان بديلاً[43].

ويقرر مدثر عبد الرحيم أن العروبة تمتزج بالإفريقية فى الأقاليم الشمالية وغيرها من بلاد السودان امتزاجا تاماً، بحيث يستحيل التمييز بينهما نظرياً فيشعر السكان أنهم عرب وأفارقة فى آن واحد[44].

ومن منطلق هذه الآراء والمقدمات تأتى دراستنا عن القبائل فى دارفور بهدف تبيان أوجه الالتقاء داخل هذه القبائل، ومظاهر تحللها إلى مستويات قرابية أصغر خلال تتبعنا الفعلى لاختلاطها، وإلى استجلاء المسرح الحياتى المشترك لكل من سكنوا دارفور فى غرب السودان من قبائل وعشائر، وعلاقة ذلك بأوضاعهم الاجتماعية وأصول الصراع الذى ظهر على نطاق واسع حاليا فى دارفور.

ولا يوجد فى السودان كله إقليم يتميز بالتنوع العرقى والثقافى مثل دارفور فعشرات القبائل والشعوب ذات الأصول العربية والإفريقية تعيش فى بوادى هذا الإقليم وأريافه ومدنه، وكل هذا العدد الكبير من القبائل والشعوب عاشت وتداخلت مع بعضها البعض وتصاهرت وأوجدت إنسان دارفور بكل خصائصه وثقافته الحالية[45].

ومن حيث طبيعة التقسيم الإثنى لسكان دارفور فإنه يصعب اختيار معيار معين له، وذلك نسبة إلى طبيعة الديناميات القبلية التى تجعل السكان فى حالة حركة مستمرة وتغييرات دائمة، ولذلك اختلف الباحثون فى مجال الدراسات الإنثربولوجية والتاريخية الاجتماعية فى وضع هذه المعايير فمنهم من اعتمد على الناحية اللغوية، ومنهم من وقف على الناحية الاقتصادية وطبيعة النشاطات البشرية، ومنهم من أخذ بالهوية الثقافية من عادات وتقاليد وغيرها من الطرق[46].

ويعتقد هارولد ماكمايكل ـ الباحث والسياسى الإنجليزى الذى عمل كسكرتير إدارى (وزير داخلية) فى الحكومة الثنائية فى ثلاثينيات القرن العشرين ـ فى دراسته القيمة

عن القبائل العربية فى السودان أن التركيبة العرقية لدارفور هى عبارة عن التركيبة التى جاءت نتيجة التمازج بين قبائل وادى النيل الإفريقية مع المهاجرين القادمين من الممالك الإسلامية عبر بحيرة تشاد[47].

وعلى مستوى حركة السكان والبشر فى دارفور، فإن الإقليم كان ميداناً واسعاً تقابلت فيه تلك الهجرات العربية والإفريقية عبر طرق القوافل التى كانت تأتى من الشمال والغرب والشرق، كذلك كانت دارفور ملجأ للأسرات الحاكمة التى هاجرت من وادى النيل الأدنى (صعيد مصر)، حيث تحركت قبائل عربية من مواطنها فى شمال أسوان نحو السودان وبصفة خاصة إلى دارفور، كما هاجرت قبائل أخرى من شمال غرب إفريقيا، خاصة ليبيا إلى هذا الإقليم نفسه[48]. وقد اعتاد الباحثون عند حديثهم عن التشكيلة القبلية فى دارفور إلى تصنيفها إلى قبائل عربية وقبائل إفريقية.

وسوف نتبع هذا الأسلوب فى تصنيف القبائل فى دارفور بغرض تسهيل الدراسة، وليس ذلك من منطلق عنصرى أو جنسى، وإنما فقط بهدف بحث الأبعاد الجنسية والظروف الاجتماعية لسكان هذا الإقليم وعلاقتها بالنزاعات التى طفت آثارها على سطح أحداث دارفور فى الوقت الحاضر.

القبائل العربية فى الإقليم:

تؤكد الدراسات التاريخية والواقع الحياتى أن قبائل البقارة هى من أقوى القبائل العربية فى السودان وأغناها، وأكثرها نزوعاً إلى الحرب، وهى تنتشر فى إقليمى دارفور وكردفان ويهمنا هنا القسم الموجود منها فى دارفور، ولقد يسرت النزعة الحربية لهذه القبائل التوسع فى جنوب دارفور البقارة سواء المنتشرة منها فى كردفان أو دارفور تجعل الصدام مع غيرها أمراً لا مفر منه، لأن البقارة ـ تاريخيا ـ فى فصل الجفاف كانوا ينزحون بماشيتهم نحو الجنوب، حيث يختلطون بالقبائل الإفريقية هناك ويقضون فصلا طويلاً من المصايف وفيه قد يتزوجون من النساء الإفريقيات ويصيدون الفيلة وغيرها، وكانوا فى السابق يسترقون الزنوج ويخطفون ماشيتهم، وكانت العادة أن يتحرك البقارة نحو الشمال فى فصل الخريف حين يبدأ نزول المطر هرباً بقطعانهم من المستنقعات التى ينتشر فيها الناموس وذبابة تسى تسى التى تقتل الماشية، ويتجهون نحو الأراضى المتوسطة المطر فى

الشمال، ولما كانت الأراضى الزراعية ملكاً للقبائل الإفريقية المزارعة والمستقرة فى سلطنة دارفور كان على البقارة أن يؤدوا ضريبة عن إقامتهم أو مرورهم للرعى فى هذه الجهات زمن الأمطار، ولما كانت قبائل البقارة غير مستعدة لدفع هذه الضرائب رغم تعدى قطعانهم على مزارع القبائل المستقرة، لذلك كان التصادم لا مفر منه بينها وبين القبائل الإفريقية المزارعة فى جنوب وغرب دارفور والدائمة الاستقرار هناك[49].

والكثرة الغالبة من قبائل البقارة استقرت فى أوطانها الحالية منذ وقت طويل فى غرب السودان وواداى وبورنو فى تشاد، وقد أتت بعض تلك القبائل من أقاليم نهر النيل ومصر، والقليل منها جاء من أقصى شمال غرب إفريقيا حيث هاجروا إلى فزان فى ليبيا وإلى تونس ثم نزلوا إلى السودان من شمال دارفور واختلطوا بالقبائل العربية هناك خاصة بعد الغزوة الهلالية، وهذا ما وصل إليه هارولد ماكمايل واتفق معه فى ذلك محمد عوض محمد[50].

ويمكن تقسيم البقارة إلى عدد من القبائل هى:

أ ـ الرزيقات: وهى أكبر قبائل البقارة عدداً وأوسعها وطناً، وتقع بلاد الرزيقات فى أقصى الجنوب الشرقى من دارفور بين قبائل الحمر شرقاً والهبانية غرباً والدنكا جنوباً، أى بين خطى عرض 10° و 11.5 شمال خط الإستواء، بين منطقة بحر العرب وجنوبه قليلاً وخط سكة حديد نيالا الخرطوم ماراً بالضعين حالياً، وتوجد شمال بلاد الرزيقات جماعات وقبائل من أصول إفريقية مستقرة تعمل فى الزراعة فى جبل مرة، وتوجد داخل دار الطويشة، وينتسبون أيضاً إلى فزارة، وأحد بطونها يعمل برعى الإبل، إلا أن معظم قبائل المعاليا الجنوبيين يعمل بالزراعة ويستقر حول مدينة "شيكا" فى الجنوب[51].

والرزيقات عامة رعاة متحركون، تمتد حركتهم شمالاً حتى مدينة الضعين وجنوباً حتى جنوب بحر العرب، والقليل منهم يحترف الزراعة، ولقبائل الرزيقات بطون أهمها النوايبة والمحاميد والماهرية، ولما كانت قبائل الرزيقات أقوى قبائل البقارة وأخطرها من حيث القوة والثروة فقد تحدوا سلاطين الفور ومنعوا استبدادهم لهم مما دفع كثيراً من القبائل الأخرى الأقل قوة إلى محاولة الاحتماء بهم، ولقد كان سلاطين الفور مستبدين بالفعل، حتى إن كثيراً من قبائل بنى هلبة هاجرت إلى واداى فى تشاد خوفاً من

استبدادهم، ولم يعودوا إلا بعد سقوط على دينار وسلطنة الفور عام 1916 خلال الحرب العالمية الأولى.

والقسم الذى بدأ فى الاستقرار من قبائل الرزيقات بدلاً من الترحل قام باستغلال المنطقة الجنوبية فى زراعة المحاصيل المختلفة كالدخن والفول السودانى وأشجار الفاكهة خاصة المانجو[52] والخريطة المرفقة بالبحث تبين مواقع هذه القبيلة كما تبين مواقع القبائل الأخرى الواردة فى البحث.

وبخلاف قبائل الرزيقات الجنوبية هناك الرزيقات الشمالية التى تسكن جماعاتها فى شمال دارفور وتعمل فى رعى الإبل، ويعتمد نمط اقتصادها على الترحال شمالاً فى فترة الخريف، وجنوباً فى الصيف، وهم من القبائل التى احتلت مرتبة كبيرة فى المشاركة فى النزاعات القبلية فى دارفور بسبب تعرض مناطق استقرارهم للجفاف وندرة الأمطار، واضطرارهم إلى النزول جنوباً للرعى، مما يؤدى فى الغالب إلى احتكاكهم بالمزارعين[53].

ومن قبائل البقارة أيضاً البهانية ويوجد معظمهم فى دارفور ويميلون إلى الاستقرار والزراعة، وأوطانهم تقع بين الرزيقات فى الشرق والتعايشة فى الغرب، والمساليت فى الشمال والدنكا فى الجنوب[54].

ب ـ بنو هلبة: وكانوا فيما مضى قبيلة كبيرة، ووطنهم الأصلى فى منطقة "عد الغنم" إلى الجنوب الغربى من جبل مرة، وتعيش جماعة منهم شرق هذا الجبل وجنوب جبل حريز وأخرى فيما وراء حدود دارفور فى واداى وهم يجاورون التعايشة، وقد تعرض بنو هلبة فى دارفور مبكرا لضغط سلاطين الفور الذين كانوا يطالبونهم بدفع إتاوات ضخمة مما اضطر جماعات منهم إلى الهجرة إلى تشاد والاستقرار هناك كما سبق أن أشرنا[55].

جـ ـ التعايشة: وهى من قبائل عرب دارفور، وتقع ديارهم إلى الغرب من أوطان الهبانية فى الركن الجنوبى الغربى من دارفور بين ديار الهبانية شرقاً وحدود تشاد غرباً ودار فرتيت جنوباً وبنى هلبة شمالاً.

وهناك قبائل عربية أخرى فى دارفور ولكنها محدودة العدد والمكان مثل بنى خزام، والمسيرية، والثعالبة. كذلك توجد قبائل الكبابيش وهم قبائل ترعى الإبل وتوجد فى إقليم كردفان ويتحركون بإبلهم حتى مناطق شرق دارفور، وهم من أصول عربية من جهينة مختلطة بعناصر من البجا والنوبة[56].

أما قبائل شرق دارفور من العرب فتتمثل فى البديرية قرب حدود كردفان، وقد جاءوا أصلا من "دراو" فى صعيد مصر، وهناك اختلاف حول نسبهم مابين جهينة وفزارة، والبديرية ينقسمون إلى مجموعات متعددة هى الشويحات، والرياش، والدعماش، وأولاد موسى وأولاد حليب، وهناك جماعات بنى عامر الذين قدموا من صعيد مصر أيضاً واستقر بعضهم فى شرق دارفور وهناك قبيلة فزارة التى كان اسمها يطلق حتى القرن التاسع عشر على أكبر مجموعة من رعاة الإبل فى دارفور وكردفان، ومن المعروف أن أصلها من العدنانيين والتفسير الراجح أن أوطان قبيلة فزارة كانت متاخمة لأوطان قبيلة جهينة فى الجزيرة العربية، وأن هجرة القبيلتين من الجزيرة العربية تمت فى وقت واحد وكانت بينهما مصاهرات وعلاقات، وهناك قبائل عديدة تنتسب إلى مجموعة قبائل فزارة، مثل: قبائل المجانين فى شرق دارفور وهم أبالة[57]، وكذلك الزيادية التى كان القسم الأكبر منها يعيش فيما مضى فى دارفور، ولكنهم تعرضوا لاضطهاد شديد زمن المهدية، ثم زمن السلطان على دينار واضطر معظمهم للهجرة إلى كردفان ولم يبق منهم فى دارفور سوى عدد قليل وهم من قبائل الأبالة[58].

ولما كان دارفور بوابة أساسية للهجرات العربية من الشمال عبر مصر، ومن الشمال الغربى عبر ليبيا فقد ضم التجمع الإثنى العربى فى شمال دارفور كذلك عدداً من القبائل الأخرى مثل بنى جرار المنحدرة فى أصولها من صعيد مصر فى القرن الخامس عشر، وتتمركز هذه القبائل فى شمال دارفور حتى منطقة الطويشة فى الشرق، وكانوا فى تنافس شديد من الكبابيش، وفى ذات النطاق يسكن العطيفات، وهى إحدى بطون الماهرية. أما العريقات فهى قبيلة عربية أبالية كانت فى شمال غرب دارفور، وتشتتت بسبب الصراعات المتكررة مع سلطنة الفور، ولذلك توزعت حول الفاشر ودار تامة والبدايات[59]، والملاحظة الجديرة بالتنويه هى أنه رغم توزيع القبائل العربية فى كل أنحاء دارفور إلا أنهم أكثر تركزا فى الشمال.

القبائل غير العربية:

يمكن تقسيم القبائل غير العربية فى دارفور إلى المجموعات الآتية:

أولاً: مجموعة مصدرها إقليم تبستى وما يجاوره من مناطق، خاصة البلاد التى تقع إلى

الغرب منه فى أواسط الصحراء الكبرى، وتشتمل على مجموعات قبائل الزغاوة فى جنوب دارفور ـ وسنفصل الحديث عنهم بعد ذلك ـ وإلى الشمال منها توجد البَدايات ثم القرعان، وتمتد مناطق انتشار تلك المجموعات حتى المنحدرات الشمالية لجبل مرة[60].

ثانياً: مجموعة تشتمل على قبائل ذات أصول نوبية وأهمها الميدوب والتنجور، والميدوب هو اسم جبل يقع فى الركن الشمالى الشرقى من دارفور على بعد 400 ميل من مدينة الخرطوم و350 ميلا جنوب غرب بلدة الدبة وعرف سكان هذا الجبل باسمه، ويرجع جماعة الميدوب إلى أصل نوبى ويتكلمون لغة تشبه لغة النوبيين المقيمين على النيل، الأمر الذى يرجح هجرتهم من بلاد النوبة الشمالية إلى منطقة جبل ميدوب.

أما التنجور فقد جاءوا من تونس واخترقوا بلاد بورنو ووادای حتى وصلوا إلى دارفور، وبعد قدومهم اختلطوا بالسكان الأصليين ونتج عن ذلك الاختلاط بين التنجور القادمين والداجو المقيمين فى دارفور قبلهم مجموعة شعب الفور، والداجو ـ فى رأى بعض الباحثين ـ أساسا عبارة عن جماعات قدمت من منطقة الواحات المصرية، ثم أصبحوا قبيلة كبيرة يعيش بعضها فى دارفور والبعض الآخر فى كردفان، ومن المعتقد أنهم من أقدم قبائل دارفور، بل وإنهم أول من أسس الداجو حالياً فى شرق وجنوب شرق جبل مرة وتعيش جماعات منهم فى وادى وجماعات أخرى فى دار مسيرية فى جنوب غرب كردفان. ويذكر بعض الباحثين أن الداجو أو التاجو قد ورد ذكرهم فى مؤلفات الإدريسى وابن خلدون، وأن مواطنهم الأصلية ربما كانت بين الكانم فى تشاد وبلاد النوبة[61]، وهذا يعكس مدى التداخل والاختلاط بين القبائل كما يعكس اختلاف الآراء حول نشأة هذه القبائل والمناطق الأصلية التى قدمت منها.

ومن القبائل غير العربية الهامة فى دارفور أيضا قبيلة التنجر التى جاء زعماؤها إلى حكم دارفور بعد الداجو، وهيمنوا على الحكم فى الفترة من القرن الثامن حتى القرن الثالث عشر الميلادى، ويبدو أن القبائل المحلية أصابها الوهن والضعف، وأفلت من بين يديها زمام الحكم منذ القرن الثالث عشر حيث داهمتها جيوش كانم، وانقسمت السلطنة الدارفورية على يد الداجو إلى ثلاث ممالك وتركز وجود التنجر فى وادای وجزء من دارفور[62].

ثالثاً: مجموعة عناصر إفريقية قديمة ذات أصول نوبية أيضاً: وأولهم البرتى وهم من أهم قبائل المنطقة الشرقية لدارفور، ويتمركزون حول منطقة مليط، وهم من أصول مختلطة، وكانوا قد هاجروا من موطنهم الأصلى فى شمال الفاشر بسبب ضغط سلاطين الفور عليهم، وهناك مجموعة البرقو وأصلهم من سكان واداى وبرنو ويأخذون أحياناً اسم المراريت ربما لانهم تزامنوا فى الهجرة من واداى وبرنو مع المراريت، وربما للتشابه فى بعض السمات والخواص خاصة المورفولوجية والثقافية[63].

رابعاً: مجموعة القبائل الغربية ـ غير العربية ـ وترجع أصولها إلى الأقاليم الجنوبية من ليبيا، ومن أقاليم تشاد وتشتمل على عناصر الفلاتة والميمة والبرنو والتكارنة والمراريت وغيرها، والفلاتة من العناصر التى هاجرت إلى دارفور قادمة من أقصى جنوب الصحراء الكبرى من السودان الغربى الممتد حتى المحيط الأطلنطى حيث بلاد نيجيريا وغانا ومالى وتشاد، وهم من العناصر الفولانية المنتشرة فى أقاليم السافانا فى نيجيريا الشمالية، وهم من القبائل الحامية المختلطة بالدماء العربية، وقد ساعدت قبائل الفولانى على نشر الإسلام فى غربى إفريقيا، وكثير منهم كانوا يتوجهون إلى بلاد الحجاز لزيارة الأماكن المقدسة، ولكنهم كانوا يتمهلون أحياناً لعام أو بعض عام فيشتغلون فى أراضى السودان فى مجال الزراعة والرعى، ثم يواصلون رحلتهم وقد يستقرون فى السودان بما فيه دارفور بشكل نهائى قبل الذهاب للحج أو بعد عودتهم من زيارة الأماكن المقدسة[64].

خامساً: مجموعة القبائل الأصلية أو القديمة: وجاءت إلى الجنوب من دارفور منذ وقت مبكر وهى قبائل: المساليت، وتامة، والإرنجا، ودار قمر، والفور[65].

وقبائل المساليت (أو المساليط) خليط من الزنوج والعرب يتكلمون لغة تختلف عن لغة سكان دارفور، وتبلغ المساحة التى ينتشرون فيها ما بين 7000 ـ 7500 ميل مربع، تحدها من الغرب واداى، ومن الجنوب دار صليح فى جمهورية تشاد حالياً، ومن الشمال دار قمر ودار تامة ومن الشرق قبائل الفور. وبلاد المساليت فقيرة ثروتها الأغنام والماشية، وهى كثيرة التنقل والترحال[66]. أما دار قمر فتقع فى شمال بلاد المساليت وشرق دار تامة وهى فقيرة أيضاً فى مواردها الطبيعية، ويعيش سكانها على زراعة الدخن ورعى الأغنام والماشية، وعلى الرغم من أن جماعات دار قمر تدعى الانتساب إلى الأصول العربية،

ويتكلم معظمهم اللغة العربية فإنه ليس هناك ما يؤيد هذه الدعوى. أما القبائل دار تامة فتقع إلى الغرب من دار قمر على حدود واداى، وكانت دائماً همزة وصل بين دارفور وواداي[67].

ومن المعتقد أن قبائل الفور هم أقدم القبائل التى سكنت دارفور، لكن لا ندرى أصولهم القديمة غير أن هناك كثيراً من الظن أنهم فرع من فروع الزنوج الذين سكنوا السودان القديم خاصة فى غرب إفريقيا[68].

وقبائل الفور هى العنصر الأكثر بروزاً فى دارفور، وتنقسم هذه القبائل إلى ثلاثة أقسام هى: الكنجارا والتمركا والكراكريت، ولما كان الفور هم العنصر البارز فى التكوين الجنسى لسكان الإقليم لذلك سمى الإقليم كله باسمهم، ولما نشأت سلطنة هناك سميت سلطنة دارفور بالرغم من أن الفضل فى إنشائها يرجع لعنصر يختلف بعض الاختلاف عن الفور الأصليين، وتتحدث قبائل الفور لغة شفهية غير مكتوبة تنتقل من جيل إلى آخر، والنشاط الاقتصادى لها يتركز فى الزراعة خاصة فى منطقة جبل مرة[69].

وإلى الجنوب من مناطق انتشار عرب البقارة نجد قبائل إفريقية أخرى هى قبائل الفرتيت وهى من القبائل الزنجية الوثنية التى تسكن فى أقصى جنوب دارفور وشمال غرب بحر الغزال وفى إقليم واداى فى تشاد، ويرى المؤرخون أن الفرتيت كانوا من سكان جبل مرة الأصليين ثم أزاحوا الداجو ثم التنجور والعرب عن مواطنهم الأصلية نحو الجنوب، والفرتيت قبائل شتى منها فروع: رونجه وبندلا وشت وبنجا وفراوجيه. وفى جنوب دارفور أيضا يوجد قبائل البيقو وموطنهم الأصلى هو بحر الغزال، وقد هاجروا منه إلى دارفور منذ زمن بعيد حيث كان يمنحهم سلطان دارفور أرضاً ينزلون بها بشرط أن يقدموا فتاة كل عام ضمن حريم السلطان، ثم ألغى السطان محمد فضل (1802 ـ 1839) هذه العادة لأن أمه أصلاً من هذه القبائل[70].

ومن أهم القبائل ذات الأصول الإفريقية فى دارفور قبيلة الزغاوة وهم خليط من الزنوج والتبو والليبيين، ويبدو مما ورد فى كتب المؤلفين العرب كالمسعودى، وابن سعيد، والإدريسى، وابن خلدون أن أوطان الزغاوة كانت تمتد غرباً حتى إقليم النيجر غير أنهم يعيشون حالياً فى شمال وشمال غرب دارفور، ولهم شعبة تسكن فى إقليم كانجار

Kamagar فى غرب كردفان، ومعظمهم يتكلم اللغة العربية إلى جانب لغتهم الأصلية وهى لغة التبو، وهم فريقان "زغاوة كيا" فى شرق دار قمر وهم أصحاب أفيال وحمير، و"زغاوة الدور" وهم أبالة شمال الفاشر، ومجموعة قبائل الزغاوة هى الأعلى مشاركة فى النزاعات القبلية (بنسبة 14.4٪)، وفى الاحتكاك بالقبائل الزراعية مما يؤكد على أن الذين يرحلون بمواشيهم، والذين قد يغيرون على القبائل المزارعة ليسوا تاريخيا فقط من القبائل العربية ـ خاصة الرزيقات ـ كما يدعى بعض المتمردين فعوامل الجفاف والتصحر ترغم الجميع على الرحيل وما يترتب عليه[71].

ومن الضرورى أن نشير إلى أن العرض السابق عن نشأة القبائل وتوزيعها فى دارفور هو من قبيل الدراسة النظرية المجردة، والطريقة التى عرضنا بها المعلومات هى محاولة لإدراك شكل التكوينات البشرية فى هذا الإقليم الكبير وآثارها على الأوضاع الحياتية والاجتماعية خاصة فى الصراع القائم حاليا.

الاختلاط القبلى والتثاقف فى دارفور:

الواقع أن القبائل التى يقال عنها قبائل دارفور غير العربية تأثرت من ناحية النسب بالدماء العربية واختلطت بها وتأثرت بلغتها، واختلطت الألفاظ والتراكيب والمصطلحات العربية بغيرها، وأصبحت اللغة والثقافة العربية هى السائدة باعتبارها لغة القرآن الكريم خاصة من مجتمع يدين كله بالدين الإسلامى سواء كانت قبائله من عناصر إفريقية أو عناصر عربية وقوقازية، وتختلط فى إقليم دارفور كل القبائل اختلاطاً كبيراً حتى إنه لا يوجد خطوط كاملة التحديد فى التمايز بين القبائل بعضها البعض[72]. وما التوزيع السابق للقبائل سوى توزيع نظرى فقط لزوم الدراسة والبحث.

وفى أزمة دارفور الحالية نجد أنه من الصعوبة أن نفرق بين قبيلة عربية وأخرى غير عربية مشتركة فى الصراع، حتى إن المتمردين فى دارفور فيهم عرب وغير العرب، بل إن بعض المتمردين الذين هاجموا بعض مناطق جنوب الإقليم كانوا من العرب فالذين هجموا على مدينة "برام" التى يقطنها عرب بنى هلبة مثلا كانوا من عرب الرزيقات، مما يؤكد أن قضية دارفور ليست كما تدعى الأوساط الغربية قضية تطهير عرقى أو إبادة جماعية للعناصر الإفريقية، خاصة وأن عمليات السلب والنهب والقتل لها جذور تاريخية،

وعصابات التمرد موجودة أساساً فى دارفور ومضابط مراكز الشرطة والقضاء ترصد ذلك منذ أزمنة بعيدة[73].

ومن المؤكد أنه فى إقليم دارفور لا نستطيع الحديث عن تمايز عرقى على نحو دقيق ـ كما أشرنا من قبل ـ إلا أن يكون ذلك لأغراض سياسية خاصة وأن الدين الإسلامى الذى هو دين جميع سكان الإقليم يدعو إلى العدل والمساواة وعدم التمييز بين العناصر والأجناس، ولذلك فالشائع وجود علاقات مصاهرة وتزاوج ـ فضلا عن وجود العلاقات الإنتاجية والاقتصادية بالطبع ـ بين قبائل عربية وقبائل أخرى غير عربية. أما مسألة وجود تمايز قبلى أو عرقى أو طبقى فأمر يرجع لسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية إجمالا خاصة فى السنوات الأخيرة التى شاهدت دارفور فيها حالة من الجفاف والتصحر وما ترتب عليه من الجوع والفقر، والتخلف العام بما فيه التخلف الثقافى مما يساعد على استمرار التقاليد البالية مع غياب هيبة الدولة المركزية[74].

ويقول الخبير الاستراتيجى اللواء طلعت مسلم: "أزعجنى كثيراً النغمة التى يرددها البعض بما فيها قوى دولية، بل والاتحاد الإفريقى أن الصراع فى دارفور بين قبائل عربية وهم الرعاة، وقبائل ذات أصول إفريقية تعمل بالزراعة". واستطرد فى قوله بأن: "العرب الموجودين فى دارفور أفارقة بالطبيعة والذى أدى إلى ذلك هو عمليات المصاهرة الدائمة بين كل القبائل باعتبارها مسلمة[75]"، ولذلك فإن الصراع فى دارفور هو بين قبائل الرعاة وقبائل المزارعين بصرف النظر عن أصولهم.

ويشير محمد سليم العوا أنه خلال زيارته لدارفور ـ بمناسبة الأحداث الجسيمة التى وقعت فى عام 2004 ـ اكتشف أنه لا يوجد فرق بين العربى والإفريقى فى اللون أو الملامح أو اللغة فكلهم يتحدثون اللغة العربية لغة القرآن بما فيهم القبائل ذات الأصول الإفريقية كالزغاوة والفور والمساليت، ويقول العوا أيضاً: "لقد أخبرنى الوزير السودانى الذى رافق كولن باول عند زيارته لدارفور أيضا فى عام 2004 لشدة الاهتمام الأمريكى بالمشكلة، أن وزير الخارجية الأمريكى كان يردد أنه إفريقى، وكلما أشار لشخص على أنه إفريقى تبين أنه عربى واستمر الوزير الأمريكى حتى الشخص السادس وبعدها توقف عن محاولة معرفة العربى من الإفريقى"[76].

وهذا يوضح أن محاولة تقسيم السكان من خلال الألوان ودلالتها إلى أسود وأبيض لا يمكن انطباقها على دارفور، فالأبيض لا يوجد بين أهلها، والأسود يمثل قلةٍ منهم، وأن غالبية القبائل المحلية تقع بين ألوان متعددة منها الأحمر كبعض القبائل ذات الأصول العربية، والأسمر كبعض القبائل غير العربية، والأصفر مثل القرعان، والأخضر كالمراريت والأزرق مثل الزغاوة[76]، وفضلا عن ذلك فإن تحديد الألوان والسحنات لكل قبيلة على حدة أمر مستحيل بسبب الاختلاط الواسع بين القبائل التى يربطها الإسلام وتجمعها اللغة العربية والمصالح المشتركة، والدليل على ذلك أن التونسى يدرج الفلان ضمن القبائل العربية بينما هم فى الحقيقة من القبائل غير العربية القادمة من غرب إفريقيا وعددهم محدود، كذلك نجد أن الباحث ناختيجال ـ وهو مستشرق زار دارفور فى القرن التاسع عشر يصنف النوايبة ضمن القبائل الإفريقية وهم ليسوا كذلك، ولم يكن ذلك نتيجة خطأ من التونسى أو ناختيجال بل هو نتيجة أمور تتعلق باختلاط السحنات وتقاربها، كما تتصل بالهوية والانتماء الفعلى وأسلوب الحياة، ونظرة الناس لأنفسهم، ونظرة الآخرين لهم[78].

ومما لاشك فيه أننا نقع فى خطأ فادح إذا بالغنا فى أمر القبيلة والقبلية، لأن ذلك مدعاة للتقوقع والانكفاء على الذات، كما أننا نقع فى خطأ أكثر فداحة إذا ما أغفلنا القبيلة والقبلية فى السودان بما فيه دارفور حيث إنها لاتزال تشكل واقعاً اجتماعياً وسياسياً. وبعبارة أخرى ينبغى ألا يكون سعينا لتحقيق التوحد القومى على حساب التنوع والاختلاف، والواقع أن التوحد القومى يتم تدريجياً وبسياسة بعيدة المدى من خلال عملية تنمية اقتصادية واسعة، وهندسة اجتماعية ثقافية[79].

الاستقطاب السياسى لقبائل الإقليم:

يذكر التيجانى مصطفى أن كلا من الحزبين الكبيرين، حزب الأمة والحزب الاتحاد الديموقراطى ظلا يغريا ويساوما زعماء القبائل الإفريقية الكبرى كالفور والزغاوة والبرتى والمساليت، والقبائل العربية كالرزيقات والمعاليا والتعايشة والهبانية.. إلخ، للوقوف معهما فى الانتخابات لقاء وعود بتعيين بعض أبنائها فى مناصب سياسة إذا ما فاز أى حزب منهما فى الانتخابات وكلف بتشكيل الحكومة[80].

وكانت قبائل وبيوت أو أسر معينة هى التى تفوز فى انتخابات المجالس التشريعية والبرلمانية فى السودان، وغالبا ما كانت هذه الأسر هى أسرة زعيم القبيلة أو شيخها، وقد راهن حزب الأمة فى جميع الانتخابات البرلمانية على كسب زعماء وشيوخ قبائل وبيوت معينة فى إقليم دارفور الذى يسكنه مسلمون بسطاء دخل معظمهم الإسلام عن طريق الطرق الصوفية، ولديهم تراث انبهارى بالمهدى وأسرته وحزب الأمة الذى سيطر على معظم الدوائر الانتخابية فى مناطق دارفور من سنة 1948 وحتى سنة 1986، فكان له ممثلون فى هذه الدوائر حيث سيطرت عائلة آدم فى كتم وسط وكتم الشمالية من سنة 1953 حتى سنة 1965، وسيطرت عائلة ضوالبيت فى شرق دارفور وأم كدادة من سنة 1948 إلى سنة 1960، وسيطرت عائلة بحر الدين فى دار مساليت جنوب ودار مساليت الوسطى من سنة 1953 إلى سنة 1965، وسيطرت عائلة منصور على زالنجى وسط وزالنجى وكاس من 1958حتى 1986، وسيطرت عائلة على دينار من 1948 حتى 1965 على منطقة شمال دارفور وزالنجى[81].

وفى ظل هذا الاستقطاب السياسى للقبائل والإدارات الأهلية وتحويلها من كيانات ومؤسسات اجتماعية متعايشة إلى كيانات سياسية متنافسة على السلطة محلياً ومركزياً تحولت الصراعات من صراعات مهنية وإنتاجية إلى صراعات عرقية وسياسية، وأصبحت القبيلة عنصراً أساسيا فى مكونات الشراكة فى الحكم، ودخلت الموازنات القبلية فى توزيع المناصب الدستورية والتنفيذية، وأصبح الطامحون فى العمل السياسى بكل مناطق التخلف ودارفور على وجه الخصوص أكثر تشبثا بقبائلهم وأعراقهم حتى يتمكنوا من الوصول إلى المناصب من خلال انتماءاتهم القبلية[82]، وبذلك تقلص دور منظمات المجتمع المدنى المتجاوزة للقبليات، وعادت دارفور مرة ثانية إلى الوراء تحكمها مواريث القبلية والعصبية التى تجاوزتها المجتمعات المتمدينة.

النزاعات قديمة قدم السلطنة:

بسبب مشكلات المياه، والرغبة فى إيجاد مناطق للرعى نشأت النزاعات والصراعات بين سلاطين وقبائل الفور الزراعية وبين القبائل الرعوية مثل الرزيقات من قبائل البقارة القاطنة فى جنوب دارفور، وحياة الرعاة من البقارة خشنة وتعتمد على الترحال لأنهم فى

فصول الجفاف يرتحلون بماشيتهم نحو الجنوب كما أشرنا فى جهات بحر العرب ويعودون فى فصل المطر إلى الشمال، وكان سلاطين الفور يرون أن الأراضى التى ينزل فيها الرزيقات ملك لهم، وبالتالى فإن عليهم أن يدفعوا ضرائب عن فترة إقامتهم فيها، وكان الرزيقات يتهربون من دفع الضرائب المفروضة عليهم، وأدى هذا إلى قيام صراع طويل بين الرزيقات وغيرهم من الرعاة الذين يجوبون الإقليم بحثاً عن الماء والكلأ من جانب وبين المزارعين الذين قد تتعرض مزارعهم لانتهاكات الرعاة من جانب آخر، وبخلاف رعاة البقر من بقارة جنوب دارفور هناك رعاة الإبل الذين يستوطنون شمال هذا الإقليم، وينزلون أو يغيرون أحياناً على مناطق تواجد قبائل الفور الزراعية حول جبل مرة[83].

ولقد اعتادت حكومات دارفور عبر التاريخ أن ترسم للرعاة مسارات معينة بحيث لا يعتدوا على أراضى المزارعين ومع ذلك فكثير ما كان يحدث التعدى من جانب الرعاة مما كان يستوجب عقد المجالس العرفية، والمؤتمرات القبلية التى يحكم فيها شيوخ القبائل والأجاويد لفض النزاعات التى تنشأ بسبب تعدى قطعان الرعاة على الأراضى الزراعية، واعتاد كبار رجال القبائل فيما بينهم على فرض "دية" يدفعها المتعدى أو المتعدون على المحاصيل الزراعية أو على أصحابها من المزارعين خاصة فى حالة وقوع حوادث قتل[84].

النزاعات القبلية فى دارفور خلال الحكم الثنائى:

ذكرنا أنه عبر التاريخ كانت النزاعات بين قبائل الرزيقات المنتشرة فى نواحى دارفور وكرفان وجيرانها تنشأ بين الرعاة والمزارعين فى الغالب وكانت هذه النزاعات يتم تسويتها سلميا عن طريق مجالس القبائل خاصة فى المشاكل التى تكون بين قبائل الرزيقات العربية وقبائل الفور أو قبائل الدنكا ملوال الجنوبية والتى كانت تنشأ بسبب النزاع على أراضى المراعى والصيد إلا أن هذه المشاكل تعمقت خلال الحكم الثنائى (1899م ـ 1956م) خاصة بعد صدور قانون المناطق المقفلة عام 1922م بأمر الحكومة الثنائية، والذى نص على "منع نزول القبائل العربية الشمالية إلى جنوب خط ° 10 شمال خط الاستواء، أو صعود القبائل الجنوبية الزنجية إلى شمال هذا الخط إلا بأمر الحاكم العام أو ممثله"، ولقد خلق هذا القانون فاصلا جغرافيا وبشريا ونفسياً بين القبائل الشمالية العربية والعناصر الزنجية أو غير العربية. وفى سنة 1924م تم رسم الحدود بين الدنكا ملوال والرزيقات

بموجب اتفاقية اعترفت بحق الزريقات التاريخى فى التواجد فى البقعة من الأرض الممتدة جنوب بحر العرب بـ 14 ميلاً، وقد أعطت الاتفاقية فى نفس الوقت الدنكا الحق فى الورود إلى بحر العرب والصيد فيه وفى سنة 1931م طالب المسئولون فى بحر الغزال بإعادة النظر فى الاتفاقية لاعتبارات سياسية بينما رفض مدير دارفور ذلك حرصا على مصالح الرزيقات، ثم أعيد النظر فيها بالفعل عام 1935م، ثم أدخلت عليها تعديلات فى سنة 1937 لضمان حق رعاة الرزيقات فى الوصول إلى الضفة الجنوبية لبحر العرب مبكراً فى وقت الخريف من كل عام[85].

وكانت النزاعات والمعارك متكررة ـ نتيجة عمليات الرعى فى مناطق الزراعة ولم يتم حسمها أو إيجاد مخرج لها، وترصد تقارير حكام عموم السودان من الإنجليز خلال الحكم الثنائى هذه النزاعات والمعارك بين القبائل بسبب رعى الجمال أو الأبقار أو الأغنام فى مناطق الزراعة وتعديها على المحاصيل الزراعية خاصة فى الأعوام قليلة الأمطار قبل نضج المحصول ـ الذى يرتبط ارتباطا وثيقاً بالظروف المناخية ومدى وفرة الأمطار ـ لأن هذا التعدى يضر بمصالح القبائل المزارعة المستقرة التى تعتمد فى حياتها الاقتصادية بشكل أساسى على ناتج المحاصيل الزراعية[86].

وكانت النزاعات والاشتباكات تتكرر حتى بين القبائل الرعوية فى دارفور بعضها وبعض، بل وكانت النزاعات تقع فى الصحراء الشمالية فى موسم الجزو الممتد من شهر أكتوبر إلى شهر مارس بين القبائل التى تعمل بالرعى التابعة لإفريقيا الاستوائية الفرنسية (تشاد) والرعاة من قبائل دارفور وكردفان[87].

وتسجل تقارير حكام عموم السودان الأحداث المرتبطة بذلك بدقة كبيرة مما يؤكد أن النزاعات والحروب فى دارفور ليست شيئا مستجداً أو مبتكراً، وإنما هو جزء من التراث الحياتى التاريخى للقبائل هناك. ففى عام 1940م يرصد تقرير الحاكم العام أن قبائل شمال دارفور الرعوية، وهى قبائل عربية، قامت بالنزوح إلى الجنوب بسبب قلة الأمطار وندرة أراضى المرعى، وعادت إلى أوطانها عندما تحركت الأمطار نحو الشمال[88].

وفى عام 1939م وقعت حوادث الشغب بين دار المساليت وقبائل الفور فى منطقة زالنجى ثلاث مرات، وجدير بالإشارة هنا أن هذه الحوادث وقعت بين القبائل الإفريقية ذاتها سواء المساليت أو الفور، ولا دخل للقبائل العربية فيها، وقد اضطر البوليس

لاستخدام الأعيرة النارية لفض الاشتباكات، وقام أفراد من قبائل البرتا بالهجوم على قوات البوليس ذاتها[89].

وفى عام 1941م وكما ورد فى تقرر الحاكم العام لنفس السنة وقعت حوادث خطف للأطفال، ولكن تم القبض على المعتدين، وتمت إعادة الأطفال المخطوفين عن طريق ناظر قبائل الكبابيش، ويرصد التقرير المشار إليه أن عدد الأشخاص الذين حكم عليهم فى حوادث القتل بلغ 26 شخصاً فى عام 1939م/ 1940م، وتكررت الحوادث فى الأعوام التالية[90].

ويذكر الحاكم العام للسودان فى تقريره لعام 1945م "أن المشاكل تأتى من العداء الذى يحدث بين قبائل الفور المختلفة، مما يؤدى إلى قيام الحروب والصراعات المسلحة بين القبائل، وإلى تدخل الإدارة المحلية"[91].

وورد فى تقرير الحاكم العام 1947م كيف أن حالات السرقة قد زادت نتيجة ندرة المياه وقلة العمل وزيادة البطالة من 516 حالة عام 1944م إلى 836 حالة عام 1945، وإلى أكثر من ذلك فى عام 1947م.[92]

ويذكر تقرير سنة 1947م أيضا أن "الناس بدأوا يهاجرون إلى الجنوب كما هى عادة القبائل فى الأعوام التى تندر فيها الأمطار"[93]، ويرصد التقرير نفسه أن هناك حالات من الهجوم والتعدى والسرقات التى وقعت بين قبائل دارفور السودانية، والقبائل التشادية[94].

ويذكر الحاكم العام فى تقريره نفسه لعام 1947م "أنه قد وقعت الهجرة السنوية للعرب والرعاة (من غير العرب) من الشمال إلى الأقاليم الجنوبية الوفيرة المياه والمطر حول جبل مرة"[95]. وهذا يوضح أن حركة النزوح والهجرة الموسمية نحو الجنوب للبحث عن المراعى كان يقوم بها جماعات من القبائل العربية وغير العربية على حد سواء.

وقد ورد كذلك فى تقرير حاكم عام السودان لسنة 1949م "أنه بسبب مشكلات نقص المياه فشلت المراعى الشمالية، ونتيجة لذلك حصلت هجرة واسعة فى ذلك العام من قبل القبائل الموجودة فى شمال دارفور نحو الجنوب"[96].

ويذكر نفس التقرير أن "المشكلة الأساسية لاستقرار الأمن فى دارفور مازالت هى كيفية مراقبة الوحدات التى ترعى فى دار قبائل أخرى"[97].

وجاء فى التقرير نفسه أيضا "أن قبائل الزغاوة (وهى قبائل إفريقية) قد تعرضت بالأذى لقبائل عرب كردفان، وزادت عمليات سرقتها للذرة والجمال كما هى عاداتها"[98]، وهذا يؤكد على أن عملية الهروب أو اللجوء إلى تشاد ـ التى وقعت فى السنوات الأخيرة ولو أنها فى الواقع أشد من ذى قبل ـ ليست حدثاً جديداً أو ظاهرة لا سابق لها، وفى المركز الجنوبى لدارفور وقعت فى نفس عام 1949م منازعات على الحدود بين قبائل الهبانية وقبائل الرزيقات، وبين قبائل الهبانية وقبائل البيجو، وبين التعايشة ودار قمر مما شكل انشغالا تاماً لرجال الإدارة فى محاولة إقرار الأمن فى إقليم دارفور وحكومة السودان[100].

وبعد أن وقعت موجات من الخطف وقطع الطريق بواسطة القبائل الرحل فى الطريق الرئيسى للحجاج إلى مكة فى عام 1940 م قامت الحكومة بإنشاء نقطة بوليس فى أم فريت، وأبيض[101]، وهو عمل يهدف إلى تطوير الإدارة الأهلية حتى تقوم بدورها فى إقرار الأمن، ولهذا الغرض أيضا تم إنشاء محكمة ذات سلطات قضائية على قبائل البقارة الخمسة الرئيسية فى جنوب دارفور وهى: الرزيقات والهبانية والفلاتة وبنو هلبة والتعايشة والقبائل الصغيرة التى تجاورها وهى المعاليا وحمر والمسلات[102].

وفى عام 1946م تم عقد محكمتين خصوصيتين لتسوية الخلافات التى وقعت بين قبائل الرزيقات والدنكا والرزيقات والبرقو[103].

وورد فى تقرير الحاكم العام لسنة 1949م أنه قد "انطوى دخول قبائل العرب البقارة السابق لأوانه فى مركز زالنجى وقبل أن يتم حصاد محاصيل قبائل الفور على تعدٍ كبير، ولذلك استولت شرطة الفور على أعداد كبيرة من الأبقار مما أدى إلى وقوع صدامات عديدة"[104].

ولم تكن المشاكل قائمة بين قبائل الفور من جانب والقبائل العربية الرعوية من جانب آخر بل إن هذه المشاكل كانت تقع من حين لآخر بين عناصر تنتمى جميعها إلى قبائل

الفور. وأكثر من ذلك فإن النزاعات والمشاكل كانت تنشأ بين القبائل السودانية والقبائل التشادية بسبب التنقل وعبور الحدود بين مناطق غرب السودان ومناطق شرق تشاد، ولذلك كان يجتمع حكام المراكز الدارفورية على الحدود مع أمثالهم من رجال الإدارة من أقاليم شرق تشاد لحل هذه المشاكل، كما كانت تحدث هذه الاجتماعات لفك القيود المفروضة على حرية التنقل على جانبى الحدود، أو لاستعادة السلطات التشادية (التى كانت فرنسية) للنازحين التشاديين إلى الأراضى السودانية، خاصة من قبائل بنى هلبة والفلاتة والمحاميد[105] المنتشرة على جانبى الحدود السودانية التشادية[106].

خاتمة

لقد استمرت عمليات النزاع فى إقليم دارفور بين القبائل الرعوية ومعظمها من العرب والقبائل المزارعة ومعظمها من العناصر الإفريقية نتيجة الظروف المناخية المرتبطة بهذا الإقليم – والتى أشرنا إليها من قبل – والتى ازدادت سوءا منذ عقد الثمانينات وحتى الآن، ولذلك وقع النزاع بين قبائل الزغاوة والرزيقات الشمالية فى شمال دارفور فى الستينات، وبين التعايشة ودارسلامات بجنوب دارفور فى الثمانينات، وبين الفور والعرب بجبل مرة 1978 – 1989، وبين الزغاوة والرزيقات الشمالية بشمال دارفور سنة 1994، وبين الرزيقات والزغاوة فى جنوب دارفور 1997 – 1999، والنزاع بين الميدوب والكبابيش، وبين الزغاوة ودار قمر بغرب دارفور 1999، وبين العرب والمساليت بغرب دارفور فى نفس العام، والصراع بين العرب والفور بمنطقة جبل مرة 2002، وكان يعقب هذه النزاعات دائما عقد اتفاقات الصلح التى يقوم بها زعماء القبائل والأجاويد تحت رعاية الإدارات الحكومية إلا أن قرارات هذه الاتفاقات والمؤتمرات كانت غالبا ما تظل حبرا على ورق[107].

ولذلك يمكننا أن نقرر أن أسباب النزاع فى إقليم دارفور ليست صراعا بين قبائل عربية وقبائل إفريقية كما أشيع، وإنما ترجع إلى أن القبائل الرعوية – بصرف النظر عن أصولها – تضطر للترحال بقطعانها من مناطق استقرارها فى شمال دارفور فى فصل الصيف بسبب الجفاف وقلة المطر نحو المناطق الجنوبية من دارفور التى يتوافر فيها المياه والكلأ، والتى تقوم قبائل جنوب دارفور ومناطق جبل مرة فيها بالزراعة، ويكون سبب النزاع تعدى قطعان الماشية على المناطق المزروعة بالمحاصيل المختلفة بقصد – فى قليل من الأحيان – أو بغير قصد فى معظم الأحيان مما قد يدمر بعض المحاصيل.

كذلك فإن سبب النزاع يرجع إلى إهمال حكومات السودان المتوالية للإقليم، فلما جاء الحكم الثنائى (1899 – 1956) لم يدخل الإقليم ضمن مشروعات التنمية فى السودان، فأهملت شئون الزراعة والرعى وما يرتبط بهما من حفر الآبار، كما أهملت شؤون المواصلات والخدمات... إلخ، ومما زاد الأمر سوءا أن الحكومات الوطنية التى تولت الحكم بعد سنة 1956 قد استمرت فى نفس مسلسل إهمال هذا الإقليم النائى، واعتادت كل الحكومات والإدارات على استخدام زعماء بعض القبائل فى تحقيق برامجها، وتفضيل بعض العناصر على غيرها فى تولى المناصب الإدارية مما زاد من شدة الصراع بين القبائل.

ولذلك ومن خلال دراسات يقوم بها كاتب هذه المقالة حول السودان ومشكلات الجنوب والغرب فيه[108] اتضح أن السبب فى أن مشكلة دارفور قد طفت على سطح الأحداث العالمية وأخذت الحجم الذى هى عليه الآن هو:

1- استغلال ما وقع من النزاعات والصراعات القبلية بين الرعاة والمزارعين والتى زادت فى السنوات الأخيرة بسبب الجفاف خاصة بعد أن ظهرت مليشيات عربية تسمى بـ"الجنجويد" فى مواجهة المليشيات التى كونتها حركات التمرد من العناصر الإفريقية، فقامت الحروب والصراعات بينهما مما أدى إلى تدخل الحكومة وتعقد المشكلة.

2- إن دارفور تعتبر من أهم مناطق توفر البترول حيث تقوم شركات صينية باستخراجه الآن فى جنوب الإقليم، كما يتوفر خام اليورانيوم والنحاس بكميات كبيرة بالإضافة إلى معادن هامة أخرى، مما سال له لعاب الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التى أقحمت نفسها فى المشكلة وضخمتها كمبرر لتدخلها هى وغيرها من الدول الأوربية الأخرى مثل: بريطانيا وفرنسا وألمانيا... إلخ.

3- كان للحرب الأهلية فى جنوب السودان وما ترتب عليها من عقد اتفاقات بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية فى الجنوب – ضمنت للجنوبيين حقوقهم فى الثروة والسلطة المركزية والمحلية – أثر على استعار الحرب والنزاع فى دارفور لرغبة المتمردين فى إرغام الحكومة على التفاوض معهم وأخذ حقوقهم كما حدث مع الجنوبيين لتعويضهم عن سوء الحرمان والتجاهل والمعاناة.

4- إن الانتخابات الأمريكية قد دفعت الرئيس جورج بوش الابن لإصدار عدد من

القرارات ضد الحكومة السودانية – التى اتهمت بأنها ضربت حركات التمرد فى دارفور بالطيران والقنابل، بل وإن هذه الحكومة مع جماعات الجنجويد العربية قد ارتكبت عمليات إبادة جماعية ضد العناصر الإفريقية – والتهديد بالتدخل الإمريكى فى دارفور وذلك لإرضاء العناصر الأمريكية السوداء لكى يكسب بوش أصواتها فى انتخابات الرئاسة الأخيرة.. تلك العناصر التى رأت سبب النزاع هو اضطهاد العناصر العربية للعناصر الزنجية.

5- ومما ساعد على تعقد المشكلة دعم بعض الدولة الغربية للمتمردين، إضافة إلى الدور الذى قامت به بعض الدولة الإفريقية لدعم المتمردين خاصة إريتريا التى أمدتهم بالسلاح الذى جاء إليهم من إسرائيل عن طريقها.

هوامش البحث

(1) محمد الرشيدى: دارفور تحت حكم على دينار، ماجستير غير منشور، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

(2) مديرية دارفور، قصة الإنسان والأرض، وزارة الثقافة السودانية، الخرطوم، 1974، ص3.

(3) محمد عوض محمد، السودان الشمالى، سكانه وقبائله، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1951، ص 263 – 266.

(4) الفاشر هى العاصمة التاريخية لإقليم دارفور، وكان يطلق لفظ الفاشر أول الأمر على مجلس سلطان الإقليم الذى ينعقد فى ميدان واسع أمام قصر اسمه الفاشر، فصار هذا الاسم يطلق على مكان استقرار السلطان ومحل إدارته، لذلك أصبحت مدينة الفاشر مكان الحكم وعاصمة دارفور.

(5) مصطفى خوجلى، ورقة بعنوان: "دارفور: البيئة والإنسان" مقدمة فى المنتدى العلمى لمستقبل وادى النيل حول أزمة دارفور، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم، فى 13 – 14 ديسمبر 2004، ص 8 – 9، الأهرام 1 أغسطس 2004م.

(6) السيد يوسف نصر، جهود مصر الكشفية فى إفريقيا فى القرن التاسع عشر، ماجستير غير منشورة فى التاريخ الحديث، معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، 1974 ص62 – 63.

(7) محمد عوض محمد، مرجع سابق، ص 225 – 226.

(8) نفس المكان، ص 225 – 226.

(9) محمد إبراهيم أبو سليم، الفور والأرض، وثائق تمليك، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، 1975، ص 13 – 14.

(10) محمد عوض محمد، مرجع سابق، ص 278 – 279.

(11) محمد محمود الرشيدى، مرجع سابق، ص 2.

(12) كانت نهاية الدولة العباسية على أيدى المغول 1258م.

(13) الكيرا: هى اسم ابنة الملك "شاو دور شيت" والتى تزوجها أحمد المعقور، وأنجب منها مؤسس هذه الأسرة ويدعى "سليمان".

(14) نعوم شقير، تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته، مطبعة المعارف، القاهرة (بدون تاريخ)، ص 111 – 113.

(15) عبد الفتاح مقلد، مرجع سابق، ص 174 – 175.

(16) محمد محمود الرشيدى، مرجع سابق، ص 4.

(17) محمد عوض محمد، مرجع سابق، ص 279.

(18) عبد الرحمن الرافعى، عصر محمد على، دار المعارف، الطبعة السادسة، القاهرة 2001، ص 160 – 162.

(19) محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل فى القرن التاسع عشر 1820 – 1899، دار المعارف، القاهرة، سنة 1957م، 7 – 8.

(20) محمد محمود الرشيدى، مرجع سابق ص 12 – 14.

(21) منصور خالد، السودان – أهوال الحرب... وطموحات السلام، قصة بلدين، دار تراث للنشر، لندن 2003، ص 83.

(22) محمد إبراهيم أبو سليم، الفور والأرض، مرجع سابق، ص 44 – 63.

(23) محمد محمود الرشيدى، مرجع سابق ص 13 – 14.

(24) محمد إبراهيم أبو سليم، فى الشخصية السودانية، دار جامعة الخرطوم، 1979م، ص 44 – 63.

(25) عز الدين إسماعيل، الزبير باشا ودوره فى السودان فى عصر الحكم المصرى، سلسلة تاريخ المصريين رقم 113، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص 304 – 305.

(26) عثمان عمر فضل، العلاقات بين دارفور والحكم التركى المصرى 1821 – 1884، ماجستير غير منشورة معهد الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة 1983، ص 184 – 187. ـ هولت، ب.م.، المهدية فى السودان، ترجمة جميل عبيد، دار الفكر العربى، القاهرة 1987، ص 62 – 75 إبراهيم فوزى باشا، السودان بين يدى غردون وكتشنر، ج1، القاهرة 1393هـ، ص 255 – 290.

Macmichael, H.A., The Sudan, Ernest Benne Limited. London, 1954, p.p 37-41-48-62.

(27) محمد محمود الرشيدى، مرجع سابق، ص 14 – 15.

(28) نفس المرجع، ص 19 – 33.

(29) نفس المرجع، ص 14 – 15.

(30) نفسه، ص 19 – 30.

(31) نفسه، ص 30 – 33.

(32) هو على دينار بن زكريا بن السلطان محمد فضل، ولد ما بين عامى 1865 – 1870 فى قرية الشوية قرب الملمة جنوب غرب نيالا، وهو الذى أصبح سلطاناً فعلياً على دارفور منذ 1898 وحتى 1916.

(33) محمد محمود الرشيدى، مرجع سابق، ص 29 – 33.

(34) محمد إبراهيم أبو سليم، فى الشخصية السودانية، مرجع سابق، ص 44 – 63.

(35) المركز السودانى للخدمات الصحفية، دارفور: الحقيقة الغائبة، كتاب صادر عن المركز على موقعه على الانترنت (www.smcsndan.net).

(36) لم نر أن من المناسب هنا أن نستطرد فى الحديث عن الحكم الثنائى المصرى الإنجليزى من عام 1988 إلى عام 1956 لسببين أساسيين (أولهما) أن الدراسة تركز هنا على بحث الوضع الاجتماعى فى دارفور وعلاقته بالنزاع القائم فى هذا الإقليم حاليا من خلال دراسة التشكيلة القبلية فى هذا الإقليم (وثانيهما) أن لى دراستين سابقتين خلال فترة الحكم الثنائى الحكم الإنجليزى 1924 – 1936، ماجستير غير منشورة بكلية الآداب جامعة عين شمس عام 1983 (2) نفس المؤلف، التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان 1930 – 1956، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1987.

ولمزيد من التفاصيل راجع أيضا:

- مكى شيبيكة، السودان فى قرن 1818 – 1919، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1947 ص 83 – 85.

- ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، الدار السودانية للكتب، الخرطوم 1975، ص 223 – 234.

- محمد عمر بشير، الحركة الوطنية فى السودان، 1900 – 1969 ترجمة هنرى رياض وآخران، الدار السودانية، الخرطوم 1980، ص 66 – 75.

- المعتصم أحمد الأمين، ورقة بعنوان: "أزمة دارفور – المقدمات – النتائج – الحلول "مقدمة فى المنتدى العلمى لمستقبل وادى النيل حول أزمة دارفور، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم فى 13 – 14 ديسمبر 2004.

(37) ف. كيروف وآخرون، موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية، ترجمة محمد يوسف الجندى، الشركة المصرية للطباعة، القاهرة، بدون تاريخ، ص 20 – 21.

(38) طيب تيزينى، مشروع رؤية جديدة للفكر العربى منذ بداياته حتى المرحلة المعاصرة فى 12 جزء، الجزء الثانى، الفكر العربى فى بواكيره وآفاقه الأولى، دمشق 1981، ص 36 – 37.

(39) ساطع الحصرى، أبحاث مختارة عن القومية العربية، دار المعارف، القاهرة، 1964 ص 39.

(40) طيب تيزينى. مرجع سابق، ص 40 – زكى البحيرى، التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان، ص 315 – 320.

(41) نفس المرجعين والمكان، ص 315.

(42) محمد إبراهيم أبو سليم، فى الشخصية السودانية، ص 12 – 13.

(43) منصور خالد، السودان – أهوال الحرب، مرجع سابق، ص 67.

(44) مدثر عبد الرحيم، الإمبريالية والقومية فى السودان، ص 8 – 17.

(45) إبراهيم بوشة أحمد (الأستاذ الجامعى ورئيس مجلس أمناء شبكة منظمات دارفور الطوعية) ورقة بعنوان: "أزمة دارفور والأرض – ودعة نموذجا" مقدمة فى المنتدى العلمى لمستقبل وادى النيل حول أزمة دارفور، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم فى 13 – 14 ديسمبر 2004م، ملحق مسودة المبادرة الموحدة.

(46) عبد الوهاب الطيب البشير، ورقة بعنوان: "أوضاع النازحين فى دارفور فى ضوء ديناميات الصراع بين الدولة والمعارضة والمجتمع الدولى "مقدمة فى المنتدى العلمى لمستقبل وادى النيل حول أزمة دارفور، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم فى 13 – 14 ديسمبر 2004م، ملحق مسودة المبادرة الموحدة.

(47) إبراهيم بوشة أحمد، مرجع سابق، ص 15.

(48) عبد الفتاح مقلد، مرجع سابق، 170 – 172.

(49) محمد عوض محمد، مرجع سابق، ص 226 – 228 – 238.

(50) نفس المرجع، ص 232.

(51) نفس المرجع، ص 232 – 233 – عبد الغفار محمد أحمد، شريف حرير، المجتمع الريفى السودانى، ص 64.

(52) محمد إبراهيم أبو سليم، فى الشخصية السودانية، ص 36 – 42 – محمد عوض محمد، مرجع سابق، ص 228 – 230 – 238 – نعوم شقير، تاريخ السودان، ص 62

(53) على أبو زيد على، ورقة بعنوان: "النزاعات القبلية فى ولايات دارفور" مقدمة فى المنتدى العلمى لمستقبل وادى النيل حول أزمة دارفور، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم فى 13 – 14 ديسمبر 2004م، ص 6.

(54) محمد عوض محمد، مرجع سابق، ص 236 – 240. – عبد الغفار محمد أحمد، شريف حرير، المجتمع الريفى السودانى، ص 64 – 65. – نعوم شقير، مرجع سابق، ص 62.

- Mac Michael. H.A, A History of the Arabs in the Sudan, Cambridge University Press, 1922 PP. 278 – 279.

(55) محمد بن عمر التونسى، كتاب تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، حققه وكتب حواشيه، خليل محمود عساكر، ومصطفى محمد مسعد، مراجعة محمد مصطفى زيادة، الدارة المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1965، هامش ص 139 – وقد تنقل التونسى بين تونس ومصر ودارفور، وعاش فى مجتمع دارفور لمدة سبع سنوات فى عهد السلطان محمد الفضل بن عبد الرحمن (حكم ما بين 1802 – 1839)، وكتب التونسى كتابه الشهير هذا عن رحلته فى دارفور، واستقر أخيراً فى مصر حيث إن والدته مصريه، وعمل لدى إدارة محمد على. – Mac Michael, H.A, Op. cit. PP. 293

(56) محمد عوض محمد، مرجع سابق، ص 240 – 245.

– Mac Michael, H.A, Op. cit. PP. 307 – 315.

(57) عبد الوهاب الطيب بشير، مرجع سابق، ص 6. – التونسى، مصدر سابق، هامش، ص 100، 139.

(58) محمد عوض محمد، مرجع سابق، ص 221. – التونسى، تشحيذ الأذهان، مصدر سابق، ص 283.

– Mac Michael, H.A, Op. cit. PP. 262 – 263.

(59) عبد الوهاب الطيب بشير، مرجع سابق، ص 283.

(60) محمد بن عمر التونسى، مصدر سابق، ص 137.

(61) مصطفى محمد خوجلى، مرجع سابق، ص 11. عبد الفتاح مقلد، مرجع سابق، ص 171 – 172. سيد حامد حريز، ورقة بعنوان: "دارفور انثروبولوجيا – البعد الإثنى للصراع السياسى "مقدمة فى المنتدى العلمى لمستقبل وادى النيل حول أزمة دارفور، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، بالمشاركة مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية فى 13 – 14 ديسمبر 2004م، ص 6. – عبد الوهاب الطيب بشير، مرجع سابق، ص5.

– Mac Michael, H.A, Op. cit. PP. 71 – 79.

(62) مصطفى خوجلى، مرجع سابق، ص 11 – سيد حامد حريز، مرجع سابق، ص 6.

(63) التونسى، مصدر سابق، هامش ص 100. عبد الوهاب الطيب بشير، مرجع سابق، ص 6.

(64) محمد عوض محمد، مرجع سابق، ص 281 – 282. – نعوم شقير، مرجع سابق، ص 48. التونسى، مصدر سابق، هامش، ص 63.

– Mac Michael, H.A, Op. cit. PP. 38.

(65) محمد عوض محمد، مرجع سابق، ص 268 – 271 – 274.

(66) التونسى، مصدر سابق، هامش، ص 126.

– Mac Michael, H.A, Op. cit. PP. 58 – 60.

(67) التونسى، مصدر سابق، هامش، ص 136.

– Mac Michael, H.A, Op. cit. PP. 84 – 85.

(68) مصطفى خوجلى، مرجع سابق، ص 11 – 12.

(69) محمد عوض محمد، مرجع سابق، ص 270 – 274. مدير دارفور، قصة الإنسان والأرض، مصدر سابق.

(70) محمد عوض محمد، مرجع سابق ص 227، نعوم شقير، مرجع سابق، ص 47. التونسى، مصدر سابق، هامش ص 54، 102.

– Mac Michael, H.A, Op. cit. PP. 80 – 81.

(71) على أبو زيد على، مرجع سابق، ص 6. – عبد الوهاب الطيب بشير، مرجع سابق، ص 5.

(72) الأهرام 4، 11 أغسطس 2004 – محمد عوض محمد، مرجع سابق، ص 266.

(73) صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام فى السودان، كتاب الجمهورية، القاهرة 2004، ص 32 – 33.

(74) الأهرام، 4 أغسطس 2004، مقال لأمانى الطويل بعنوان: أخطاء الترابى تهدد وحدة السودان.

(75) العربى الناصرى، 29 أغسطس 2004.

(76) الأسبوع، 27 سبتمبر 2004، مقال لخالد محمد على بعنوان: "ما يحدث فى دارفور مؤامرة صهيونية تستهدف مصر والسودان" - سيد حامد حريز، دارفور: أنثروبولوجيا البعد الاثنى والثقافى للصراع السياسى، مرجع سباق، ص 17.

(77) سيد حامد حريز، نفس المرجع، ص 17 – 18.

(78) نعوم شقير، مرجع سابق، ص 48 – سيد حامد حريز، مرجع سابق، ص 15.

(79) سيد حامد حريز، نفس المرجع، ص 14.

(80) نفس المرجع، ص 20.

(81) بنك المعلومات، تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان، الخرطوم 1986، ص 36 – 70، ص 127 – 143 – زكى البحيرى، تطور الحركة الديمقراطية فى السودان، مكتبة نهضة الشرق جامعة القاهرة، 1996، ص 405 – 406.

(82) إبراهيم بوشة أحمد، مرجع سابق، ملحق مسودة المبادرة الموحدة.

(83) محمد محمود الرشيدى، مرجع سابق، ص 4، 5. – الأهرام، 26 أغسطس 2004م مقال لأنور ماجد عشقى (سعودى) بعنوان: الأزمة السودانية وتسيس القيم.

(84) حسن نجيلة، ذكرياتى فى البادية، دار مكتبة الحياة، بيروت 1964، ص 62. – الأهرام 13 مايو 2004.

(85) محمد إبراهيم أبو سليم، فى الشخصية السودانية، مرجع سابق، ص 63 – 64.

(86) تقرر حاكم عام السودان لعام 1939م – 1941م، ص 240. كان يصدر فى نهاية كل سنة تقرير عن حاكم عام السودان، ويعرض كل تقرير سنوى من هذه التقارير لشئون الأمن العام فى السودان، والحكومة المحلية، والقضاء والمالية، والاقتصاد والتجارة والنقل والمواصلات، والزراعة والغابات والرى، والأحوال الطبية والصحية، والأشغال العمومية والتعليم، وأحوال المديريات والأقاليم والقبائل والمدن. وكان التقرير الواحد فى حدود 300 صفحة، ويقدم إلى صاحبة الجلالة بالمملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية، وعنوان التقرير: "حكومة السودان – تقرير – قدمه الحاكم العام لحكومة جلالة الملكة البريطانية والحكومة المصرية "كان يطبع فى مطبعة شركة ماكور كوديل (السودان).

(87) تقرير حاكم عام السودان لعام 1984، ص 3، 4. – صلاح الدين الشامى، أرض الجزو فى غرب السودان، قيمتها كمنطقة من مناطق الرعى الشتوى وهجرة رعاة الإبل الفصلية،

حوليات كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد 24، الجزء الأول، مايو 1962م، طباعة ونشر جامعة القاهرة، 1966م، ص 91 – 102.

(88) تقرير حاكم عام السودان، لعام 1939م – 1941م، ص 245.

(89) نفس المصدر، ص 237 – 238.

(90) نفس المصدر والمكان.

(91) تقرير حاكم عام السودان، لعام 1945م، ص 261.

(92) تقرير حاكم عام السودان، لعام 1947م، ص 271 – 275.

(93) نفس المصدر، ص 271.

(94) تقرير حاكم عام السودان، لعام 1948م، ص 223.

(95) نفس المصدر ص 330.

(96) تقرير حاكم عام السودان، لعام 1949م، ص 309.

(97) نفس التقرير، 1949م، ص 312.

(98) نفس التقرير، ص 312.

(99) نفس المصدر والمكان.

(100) نفس المصدر والمكان.

(101) تقرير حاكم عام السودان، لعام 1939 – 1941.

(102) نفس التقرير، ص 236.

(103) تقرير حاكم عام السودان، لعام 1947م، ص 277.

(104) تقرير حاكم عام السودان، لعام 1949م، ص 312.

(105) القبائل المذكورة – لها فروع فى السودان وفروع أخرى فى تشاد.

(106) تقرير حاكم عام السودان، لعام 1939م – 1941م، ص 234 – 245.

(107) المركز السودانى للخدمات الصحفية، دارفور: الحقيقة الغائبة، كتاب صادر عن المركز على شبكة الإنترنت مرجع سابق. www.smcsndan.net

(108) للباحث دراسة فى سبيلها للنشر فى حدود 380 صفحة بعنوان: "مشكلة دارفور – الجذور التاريخية – الأبعاد الاجتماعية – التطورات السياسية".

قائمة المصادر والمراجع

- تقارير حاكم عام السودان: وهى مجموعة من التقارير الصادرة عن حاكم عام السودان سنويا، وقد استخدمنا التقارير لسنوات 1939، 1941، 1945، 1947، 1948، 1949، وهو تقرير سنوى يعرض لشئون السودان فى الأمن العام والحكومة المحلية، والقضاء، والمالية، والاقتصاد والتجارة، والنقل والمواصلات، والزراعة والغابات والرى، والأحوال الطبية والصحية، والأشغال العمومية، والتعليم وأحوال المديريات والأقاليم والقبائل والمدن، وكان التقرير الواحد فى حدود حوالى 300 صفحة، ويقدم إلى صاحبة الجلالة بالمملكة المتحدة إلى الحكومة المصرية، وعنوان التقرير: "حكومة السودان – تقرير – قدمه الحاكم العام لحكومة جلالة الملكة البريطانية والحكومة المصرية"، ويطبع باللغتين الإنجليزية والعربية وكان يطبع فى مطبعة شركة ماكور كوديل (السودان).
- بنك المعلومات السودانى، تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان، الخرطوم، 1986.
- ملخص المداولات لمضابط جلسات مجلس النواب السودانى بجلسة 21، 22 فبراير 1955.
- وزارة الثقافة السودانية، مديرية دارفور – قصة الإنسان والأرض، الخرطوم، 1974.
- محمد بن عمر التونسى، تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، حققه وكتب حواشيه، د. خليل محمود عساكر، ود. مصطفى محمد مسعد، مراجعة د. محمد مصطفى زيادة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965.
- محمد إبراهيم أبو سليم، الفور والأرض، وثائق تمليك، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم، 1975.
- جريدة الأهرام، سنوات 2003 – 2005.
- جريدة الأسبوع أعداد فى سنتى 2004 – 2005.
- إبراهيم بوشة أحمد: الأستاذ الجامعى ورئيس مجلس أمناء شبكة منظمات دارفور الطوعية "ورقة بعنوان: "أزمة دارفور والأرض – ودعة نموذجا" مقدمة فى المنتدى العلمى لمستقبل وادى النيل حول أزمة دارفور، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم، فى 13، 14 ديسمبر 2004.

- السيد يوسف نصر، جهود مصر الكشفية فى إفريقيا فى القرن التاسع عشر، ماجستير غير منشورة فى التاريخ الحديث، معهد الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، 1974.
- زكى البحيرى، السودان تحت الحكم الإنجليزى 1924 – 1936، ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة عين شمس، 1983.
- زكى البحيرى، التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان من الأزمة العالمية حتى الاستقلال 1930 – 1956، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987.
- زكى البحيرى، تطور الحركة الديمقراطية فى السودان 1943 – 1985، مكتبة نهضة الشرق بجامعة القاهرة، 1996.
- ساطع الحصرى، أبحاث مختارة فى القومية العربية، دار المعارف، القاهرة، 1964.
- سيد حامد حرير، ورقة بعنوان: دارفور إنثروبولوجيا – البعد الإثنى للصراع السياسى، مقدمة فى المنتدى العلمى لمستقبل وادى النيل حول أزمة دارفور، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم، فى 13، 14 ديسمبر 2004.
- صلاح الدين على الشامى، أرض الجزو فى غرب السودان، مستخرج من حوليات كلية الآداب جامعة القاهرة، 24، ط، مطبعة جامعة القاهرة، 1966.
- صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام فى السودان، كتاب الجمهورية، القاهرة، 2004.
- ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، الطبعة الثالثة، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، 1975.
- طيب تيزينى، مشروع رؤية جديدة للفكر العربى منذ بدايته وحتى المرحلة المعاصرة فى 12 جزءا، الجزء الثانى الفكر العربى فى بواكره آفاقه الأولى، الطبعة الأولى دمشق، 1981.
- عبد الرحمن الرافعى، عصر محمد على، دار المعارف، الطبعة السادسة، القاهرة، 2001.
- عبد الغفار محمد أحمد، شريف حرير، المجتمع الريفى السودانى، عنصر حركته واتجاهاتها، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، 1982.
- عبد الفتاح مقلد، الإسلام والعروبة فى السودان، المركز العربى للنشر والتوزيع، القاهرة 1985.
- عبد النعيم ضيفى عثمان، الأزهر ودوره فى الممالك الإسلامية فى إفريقيا فى عصر سلاطين المماليك، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ بمعهد الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، 2002.

- عبد الوهاب الطير بشير، ورقة بعنوان: "أوضاع النازحين فى دارفور فى ضوء ديناميات الصراع بين الدولة والمعارضة والمجتمع الدولى"، مقدمة فى المنتدى العلمى لمستقبل وادى النيل حول أزمة دارفور، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم فى 13، 14 ديسمبر.
- عثمان عمر فضل، العلاقات بين دارفور والحكم التركى المصرى 1821 – 1884، ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، 1983.
- عز الدين إسماعيل، الزبير باشا ودوره فى السودان فى عصر الحكم المصرى، سلسلة تاريخ المصريين رقم 112، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1998.
- على أبو زيد على، ورقة بعنوان: "النزاعات القبلية فى ولايات دارفور"، مقدمة فى المنتدى العلمى لمستقبل وادى النيل حول أزمة دارفور، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم فى 13 – 14 ديسمبر، 2004.
- كيروف وآخرون، موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية، ترجمة محمد يوسف الجندى، الشركة المصرية للطباعة، القاهرة (بدون تاريخ).
- محمد إبراهيم أبو سليم، فى الشخصية السودانية، دار جامعة الخرطوم، 1979.
- محمد عوض محمد، السودان الشمالى سكانه وقبائله، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1951.
- محمد محمود الرشيدى، دارفور تحت حكم على دينار، ماجستير غير منشورة فى التاريخ الحديث من قسم التاريخ بمعهد الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة.
- مدثر عبد الرحيم، الإمبريالية والقومية فى السودان 1899 – 1956، ترجمة المؤلف، دار النهار، بيروت، 1971.
- مصطفى خوجلى، ورقة بعنوان: "دارفور: البيئة والإنسان"، مقدمة فى المنتدى العلمى لمستقبل وادى النيل حول أزمة دارفور، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم، فى 13، 14 ديسمبر 2004.
- منصور خالد، السودان – أهوال الحرب... وطموحات السلام، قصة بلدين، دار تراث للنشر، لندن، 2003.

- نعوم شقير، تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته، مطبعة المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

- Mac Michael. H.A, A History of the Arabs in the Sudan, Cambridge University Press, 1922.

- المركز السودانى للخدمات الصحفية، وقد أصدر المركز كتاب دارفور الحقيقة الغائبة، فى مارس 2005، حيث تم الرجوع إلى موقعه على الشبكة الدولية للمعلومات هى:

www.smcsudan.net

* * *